عبد القادر الفاسي الفهري

المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي

دار توبقال للنشر
عمارة معهد التسيير التطبيقي
ساحة محطة القطار - بلفدير - الدار البيضاء.
المغرب - الهاتف والفاكس :60.05.48

تم نشر هذا الكتاب ضمن سلسلة
المعرفة اللسانية ـ أبحاث ونماذج
بإشراف د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى 1998
© جميع الحقوق محفوظة

الإيداع القانوني رقم 1998/692
ردمك 9981-880-50-7

المحتوى

تقديم

الفصل الأول: في التمثيل والنساج النظريين: أساسيات البرنامج الأدنى 15

الفصل الثاني: الصرف المُوَزَّع وتصريف الفِعل 39

الفصل الثالث: لاتناظر الصفات وتراكيب الملكية 67

الفصل الرابع: الظروف وسَلْسَلَتُها 111

الفصل الخامس: المصطلح المُوَلَّد 137

الفصل السادس: عربية النمو والمعجم الذهني 151

المراجع 170

الفصل الأول

في التمثيل والنساج النظريين:
أساسيات البرنامج الأدنى

ما فتئت النظرية التوليدية التحويلية منذ نشأتها (بدءا من شومسكي (1955)) تتطور وتتفاعل مع تمثلات وتصورات للقدرة اللغوية أو الملكة، ولمكونات ووسائط الاشتراك أو التباين بين اللغات الطبيعية. وقد تركزت ثوابت البرنامج التوليدي حول نقطتين أساسا:

أ) بناء *نماذج صورية واضحة* لما يمثل معرفة لغة (أو لغات) طبيعية معينة.

ب) تقديم *تفسير* لمشكل "*التعلم*"، أو كيف يصل متكلم لغة إلى اكتساب ما يكتسبه من معرفة عن لغته، علما بأن دور التجربة اللغوية الخارجية في تشكل هذه المعرفة جد محدود (نظرا إلى ما دعي بفقر المنبه).[1]

وقد اغتنى البرنامج التوليدي عبر السنوات بعدد هائل من المذاهب والاتجاهات، جعلت البعض يشكك في إمكان التوفيق بين اقتراحات التوليديين المتباعدة، وجعلت بعضا آخر يستدل بهذا الغنى على حيوية البرنامج، وقدرته على احتواء أجود الاقتراحات وأقواها.[2]

---

[1] انظر الفاسي (1990).

[2] انظر روفري وشلينكر (1997) **Rouveret et Shlenker** في هذا الصدد.

ويتعلق الإشكال (أ) بخصائص المحرّك الداخلي (internal engine) والنَّسَاج (architecture) الذي يمكن من "توليد" عدد لا محدود من الجمل المنتمية إلى لغة بعينها (أخذا بعين النظر ظاهرة "الإبداع" في اللغة، وإمكان تأويل ما لم يسمع ولم يؤول من قبل)، مع تلافي توليد الجمل التي لا تنتمي إلى اللغة. فهذا المحرّك تكراري (recursive) وتوليدي (generative). ويخص الإشكال (ب) إعطاء مضمون وتأويل "واقعيين" لموضوع النظرية اللسانية، بتأويل معطيات السلوك اللغوي. ونظرا إلى أن هذا السلوك قائم على قدرات ذهنية، فإن اللسانيات تجد مكانها الطبيعي ضمن العلوم المعرفية (cognitive sciences).

وكما بين شومسكي في عدد من كتاباته،[3] فإن غنى وتعقد الظواهر اللغوية خلق توترا دائما بين أهداف الكفاية الوصفية (التي ينشغل بها الإشكال (أ)) وأهداف الكفاية التفسيرية (المضمنة في (ب)).[4] فلبلوغ الأهداف التفسيرية، اتضح أن نظرية للحالة الأولى للعضو الذهني اللغوي (أو الملكة اللغوية) ينبغي أن تفترض أن اللغة المعينة "معروفة" أساسا في مرحلة سابقة للتجربة. وعليه، ينبغي أن تكون الإمكانات التي تتيحها النظرية أو ما دعي بالنحو الكلي (Universal Grammar) محدودة جدا، حتى يتاح للمتعلم انتقاء النسق النحوي بدون تردد، بناء على تجربة خارجية محدودة تمكنه من تثبيت وسائط النحو "الخاص" الذي يميز اللغة التي يتعلمها.

إلا أنه وقع التباعد عن هذا الهدف لما انشغلت الأنظمة التوليدية واعتنت من أجل بلوغ الكفاية الوصفية، موظفة طرقا وآليات مختلفة بالنسبة لكل لغة (مع أن المفروض أن تكون هذه الطرق والآليات موحدة ومستقلة عن اللغات). ومما زاد في تعقيد المشكل تضخم حجم الظواهر الجديدة التي تم اكتشافها أثناء محاولة صياغة أنظمة القواعد الكافية. وقد أدى هذا إلى بناء

---

[3] انظر شومسكي (1993) و(1995ب) على الخصوص.

[4] عن هذين المفهومين، انظر الفاسي (1985)، والمراجع المذكورة هناك.

عدد مهول من أنظمة القواعد (المختلفة كثيرا عن بعضها بعضا)، مما جعلنا نبتعد كثيرا عن الحل لإشكال التعلم.

وقد قام نموذج ما دعي بالمبادئ والوسائط (Principles and Parameters) على افتراض وجود *نحو كلي*، هو عبارة عن *مبادئ كلية*، ثابتة وقارة ومستقلة عن اللغات، بل مشتركة بينها، إلى جانب *وسائط* (parameters) *ترتبط* بما ترسب عن القواعد الخاصة المميزة للغات، المحدودة العدد، مما يجعل إمكانات التنوع بين لغة وأخرى جد مقيدة.[5] وتبين أن كل وسيط يقترن بسمات صرفية أساسا، تربط بين العلامات التصريفية الموجودة في المقولات المعجمية المصرفة وبين المقولات الوظيفية الصرفية (مثل الزمن والجسد، الخ). فهذه النظرة إلى التوسيط ترجع إلى فكرة تعود أساسا إلى يسبرسن (1927) Jespersen مفادها أن التركيب يترجم ما هو مشترك بين اللغات، بخلاف الصرف، الذي لا ينتظر أن يكون كذلك. وعليه ننتظر أن يكون هناك نظام حسابي واحد (computational system)، ونظام معجمي واحد، مشتركان بين اللغات، وأن يكون التنوع والاختلاف محصورين في بعض السمات الصرفية الموسطة. ومن هنا فكرة أنه لا توجد إلا لغة واحدة أساسا، على الرغم مما يظهر من تباعد بين اللغات.

والبرنامج الأدنى (Minimalist Program) يندرج ضمن توجه إشكالي مماثل، يروم بلوغ التفسيرية عبر الأدنوية (minimization). فالأدنوية نهج نظري مفاده أن يقوم العلم بتغطية أكبر عدد من الوقائع والتجارب عبر استنتاجات منطقية مرتبطة بعدد قليل من الافتراضات والمسلمات.[6] وهو مفهوم مرتبط بالبساطة (simplicity) والتقليص (reduction) والتقتير (parsimony). فتمشيا

---

[5] انظر الفاسي (1990 و1991–1993).

[6] انظر إبستين، ترينسن وتسفارت (1996) Epstein, Thrainsson & Zwart اللذين يحيلون على أينشتين (1954) Einstein وناش (1963) Nash في مقاربات إبستيمية مماثلة.

مع الأدنوية، ينبغي إعادة النظر في النساج النحوي حتى نتمكن من التبسيط والحذف وإعادة الهيكلة، الخ. وقد ركز تشومسكي (1995 ب) في هذا الباب على التقليص من مستويات التمثيل النحوية، وكيفية بناء التمثيلات (أو معالجة المعلومات الصوتية والدلالية / المنطقية)، وكيفية التوفيق بين السمات الواردة في البنيات (أو التسويغ عبر الفحص)، والقيود على النقل، وعلاقة المكونية بالخطية، الخ.

1. تقليص مستويات التمثيل

تمشيا مع مبدأ الأدنوية، اتجه البرنامج الأدنى إلى تقليص عدد مستويات التمثيل النحوية. فبعد أن كان نموذج نظرية الربط العاملي يتضمن أربعة مستويات، كما في الجدول (1)،[8] اقترح شومسكي (1995 ب) أن ينحصر التمثيل في مستويين، كما في (2):

(1)

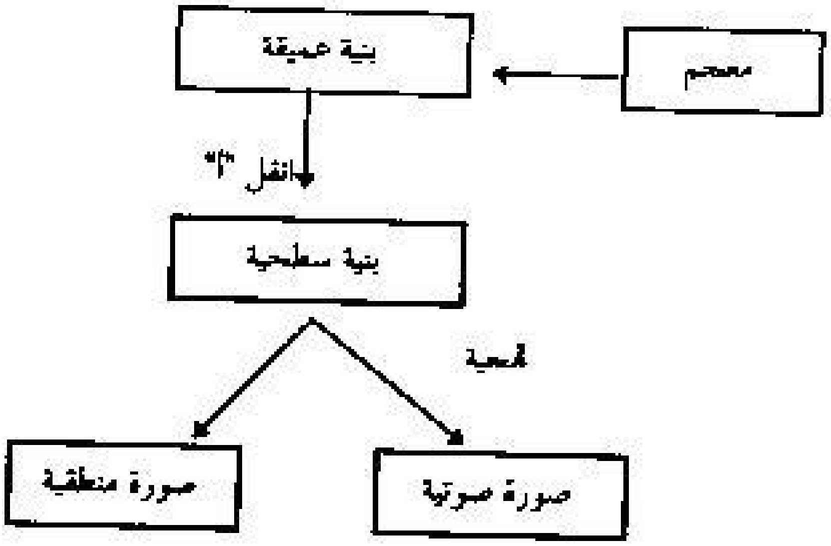

---

[7] ن.م.

[8] انظر شومسكي (1981) والفاسي (1990) على الخصوص.

(2)

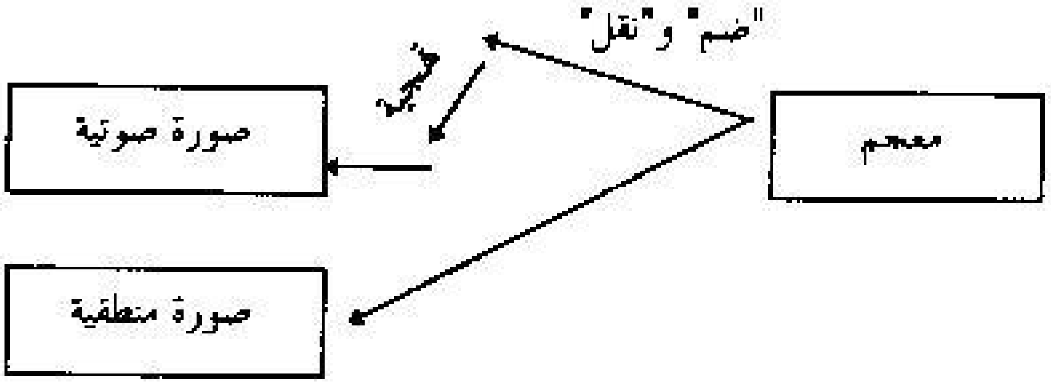

ففي هذا النموذج الأخير، هناك تمثيل مجرد للصوت، أو ما دعي بالصورة الصوتية (ص.ص.)، وهناك آخر للمعنى، أو الصورة المنطقية (ص.م.). وهذان المستويان لا يمكن الاستغناء عنهما، كما دافع عن ذلك شومسكي (ن.م.)، لأنهما مستويان تمثيليان وحائيهان (interface levels) تفرضهما، مبدئيا، الضرورة التصورية (conceptual necessity). فهذان المستويان متصلان بنسقين خارجيين (بالنسبة للنحو) هما: النسق النطقي-الإدراكي (articulatory-perceptual system) من جهة، والنسق التصوري-القصدي (conceptual-intentional system) من جهة ثانية. وأما مستويا البنية العميقة والبنية السطحية، فهما مستويان داخليان فقط، بمعنى أنهما لا يغذيان أي نسق خارجي. وفي هذا النموذج، هناك معجم وهناك عمليات محصورة في عمليتين أساسا هما: عملية "ضم" merge، وعملية "انقل" move، تقومان بالبناء وبالتأليف أو الجمع بين المركبات.

والمعجم يتضمن ما نعرفه حين نعرف مفردات اللغة. كل مدخل معجمي يشمل ثلاث مجموعات من السمات:

(أ) سمات دلالية
(ب) سمات صوتية
(ج) سمات تركيبية

وكل مظهر من مظاهر التمثيل المعجمي في (أ) و(ب) ينبغي أن يكون مؤولا في النسقين الخارجيين (النسق النطقي-الإدراكي والنسق التصوري-القصدي). وأما السمات في (ج)، فتتضمن السمات المقولية (ف، س، ح، الخ) والسمات الإحالية التطابقية (شخص، عدد، جنس، الخ)، ودورها تعيين وضع الكلمات التركيبي، ولا تتضمن إلا تعليمات للمكون التركيبي نفسه، بخلاف السمات الأولى.

عملية "ضم" تدخل في إطار إحياء "التحويلات المعممة" (generalized transformations) التي اقترحها شومسكي (1957)، وتم الاستغناء عنها لفائدة نموذج تتولى فيه معالجة التكرار (recursion) القواعد المركبية (phrase structure rules). وعملية البناء الثانية هي عملية "انقل". فكل عملية من هاتين العمليتين تؤلف بين مقولتين (ومقولتين فقط) لتكوين مقولة ثالثة. وإضافة إلى هاتين العمليتين التوليديتين، هناك عملية تهجية (Spell-out) التي تنطبق في أي نقطة من نقط الاشتقاق، وتؤوّل البنية صوتيا (أو خطيا). ونتيجة هذا الانطباق، فإن هناك معلومات تَسقط من البنية (وتثبت في المكون الصوتي)، بينما تتوالى سيرورات الاشتقاق الأخرى، لتؤدي إلى تأويل دلالي (في الصورة المنطقية).

وهكذا يتم الاستغناء عن البنية العميقة والبنية السطحية. وكما لاحظ شومسكي (1995 ب)، فإن عددا من الأعمال دققت في المشاكل التجريبية المترتبة عن افتراض وجود هذين المستويين للتمثيل، من ضمنها أن البنية العميقة مستوى توجد فيه ممثلة جميع المقولات التركيبية، وتدرج فيها "كل المعلومات في نفس الوقت" (مع أن نموذج البناء المتدرج أنسب)، أو ينطبق فيها المقياس المحوري، الخ. وعوض البنية العميقة الجاهزة، اعتمد البرنامج الأدنى التحويلات المعممة (مثل "ضم")، كما اعتمد مبدأ ملء معجمي أو ولوج

المعجم (lexical access) متدرج عبر مراحل الاشتقاق.[9] وأما البنية السطحية، فيستغنى عنها أيضا وتعوض بعملية التهجية، كما في نظرية الربط العاملي. فقد لاحظ شومسكي (1986) أن البنية السطحية هي المستوى الوحيد الذي له اتصال بالمستويات التمثيلية الأخرى، وعليه يمكن الاستغناء عنه.[10]

اشتقاق جملة في البرنامج الأدنى يؤدي إذن إلى بناء مستويين للتمثيل فقط هما الصورة الصوتية والصورة المنطقية. وهذان التمثيلان خاضعان لمبدأ التأويل التام (The Principle of Full Interpretation) الذي يشترط ألا يتضمن مستوى التمثيل إلا موضوعات مشروعة (legitimate objects). فإذا كان مستوى التمثيل لا يتضمن إلا موضوعات مشروعة، نقول إن الاشتقاق موفق (converges) في هذا المستوى، وإلا فإنه يفشل ويتفجر (crashes). ويفترض شومسكي أن المكون التركيبي الحاسوبي (computational) يلمج في مكونين إنجازيين للنسق المعرفي (performance systems) هما مكون التلفظ أو المكون النطقي-الإدراكي (articulatory-perceptual) ومكون التأويل أو المكون التصوري-القصدي (conceptual-intentional). فالتمثيل المشروع هو الذي يكون وجيهة (interface) بين المكون الحاسوبي التركيبي الداخلي وبين أحد المكونين الإنجازيين الخارجيين. فالصورة الصوتية والصورة المنطقية تمثيلان وجائهيان يزود كل منهما النسقين الإنجازيين بتعليمات (تأويلية).

---

[9] انظر في هذا الصدد كروخ وجوشي (1985) Kroch & Joshi وكروخ (1989)، على الخصوص.

[10] يدعو برودي (1995) Brody إلى أدنوية أكثر راديكالية بتبني مستوى واحد للتمثيل التركيبي معني بما يكفي لإتاحة التهجية مباشرة (أوص.ص.) والتأويل الدلالي (أوبناء ص.م.) مباشرة كذلك. وهذه النظرة تستغني كذلك عن عملية النقل وترصد كل آثاره عن طريق السلاسل.

2. بناء التمثيلات وتشغيل النموذج

إذا كان النموذج النحوي الحاسوبي (computational model)، كما يصفه شومسكي (1993) و(1995)، لا يتضمن إلا مستويين للتمثيل هما مستويا الوجائه، فكيف يشتغل هذا النموذج، وكيف يتم بناء المركبات أو الجمل؟ أول شيء ينبغي ملاحظته (علاوة على كون النموذج حركي تدرجي، لا سكوني إجمالي، كما أسلفنا) هو أن النموذج يشتغل من أسفل-إلى-أعلى، عوض أعلى-إلى-أسفل، كما هو معهود في النماذج التوليدية، والبناء يتم عبر خطوات موجهة حسب ما ذكر. لنفترض أننا نريد بناء جملة مثل "أكل الولد التفاحة". فهذا التوليد يتم عبر الخطوات التالية:

أ) *التعداد* (numeration): يقتضي حصر أو جمع الوحدات المعجمية التي تمثل اللبنات الأولى لبناء الجملة. التعداد (أو المعدودة) يتضمن إذن: [أكل]، [الرجل]، [التفاحة]، و [زمن].

يفترض في هذا الباب أن المعجم يتضمن كلمات ذات محتوى (content words)، مصرفة تصريفا تاما (fully inflected)، أي حاملة للواصق الإعراب والتعريف والتطابق والزمن، الخ. ويتضمن المعجم أيضا دخلات بالنسبة للكلمات الوظيفية (functional words) مثل [زمن] و [حد]، الخ.

ب) *الانتقاء* (select): من بين المجموعة المعدودة يمكن انتقاء كلمة مثل "أكل" أو "التفاحة"، الخ.

ج) "ضم" (merge): بعد انتقاء "أكل" وانتقاء "التفاحة"، يمكن ضم[11] "التفاحة" إلى "أكل"، مما يؤدي إلى إحداث بنية مسقطة لأكل كالتالي:

---

[11] المفروض أن "ضم" تطبق كتحويل معمم (generalized transformation) يقوم بعملية استبدال (substitution)، بعد أن يتم إسقاط المقولة في مستوى أعلى وخلق موقع فارغ (انظر أسفله).

(3)

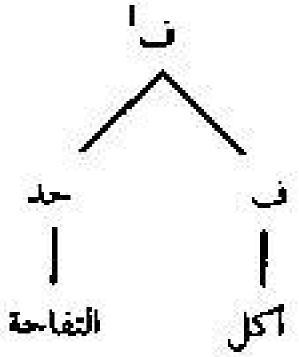

بعد ذلك يقع انتقاء "الرجل"، وضمه إلى المركب الفعلي، مما يؤدي إلى خلق بنية كالتالي:

(4)

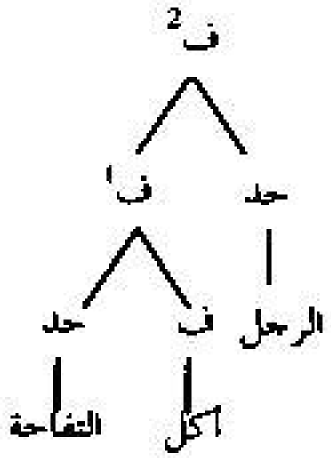

فالمركب الفعلي هنا يضم الفعل والفاعل، طبقا لما سبق أن اقترحه كوروودا (1985) من أن الفاعل محتوى في إسقاط الفعل.[12] [13] وإتماما لبناء الجملة، يقع انتقاء [ز]، مما يؤدي إلى تكوين المركب الزمني (الصرفي) التالي:

---

[12] بالنسبة لتطبيق هذا الافتراض على العربية، انظر الفاسي (1987، 1990، و1991-1993).

[13] عملية "ضم" (وعملية "انقل" كذلك) خاضعة لقيد السلكية الصارمة (Strict cyclicity condition) الذي يضمن أن تبنى الأشجار من أسفل إلى أعلى بالتدرج.

(5)

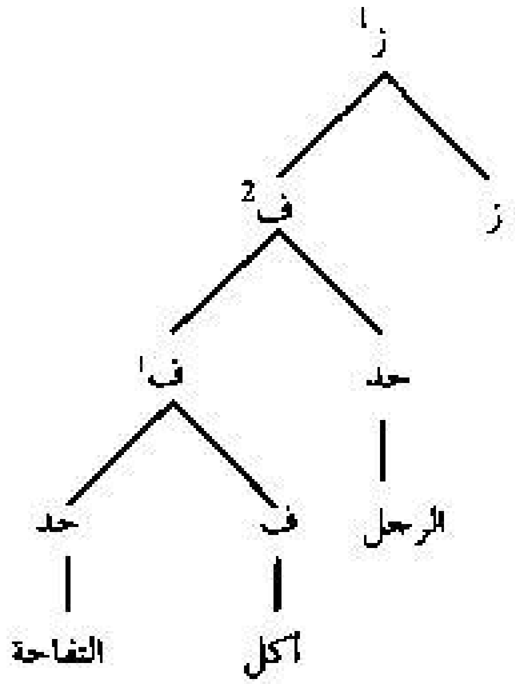

وبعد أن يتم بناء الجملة عبر جميع العناصر الموجودة في المعدودة، تتدخل عملية *النقل* (move) التي تمكن من تسويغ السمات الموجودة في الوحدات المعجمية. فتحديد البرنامج الأدنى أن الوحدات المعجمية توجد تامة التصريف في المعجم (أي حاملة لجميع العلامات التي تحتاج إليها الكلمة لبنائها ككلمة سليمة البناء)، ويقوم التركيب بتسويغ هذه السمات الموجودة، مما يضطر الكلمة إلى الانتقال في الشجرة. وهكذا ينتقل الفعل إلى [ز] مثلا في البنية أعلاه لتسويغ السمة الزمنية الموجودة فيه، مما ينتج عنه البنية التالية، برتبة ف-فا-مف:

(6)

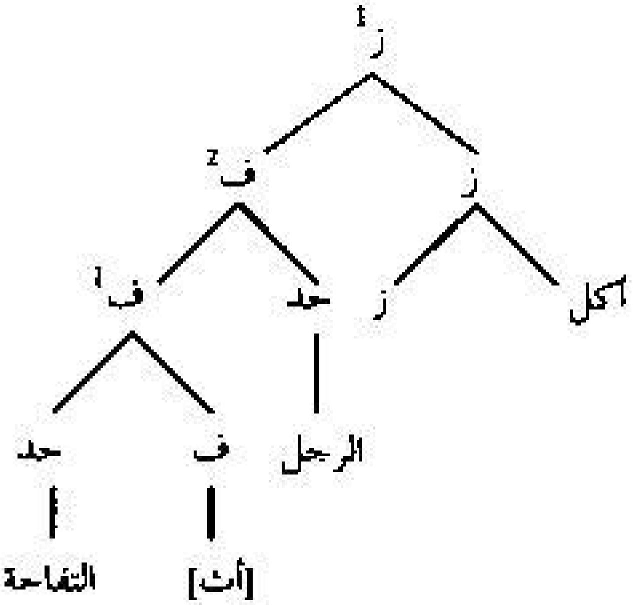

عملية "الضم" تخلق بنية مركبية جديدة انطلاقا من مركبات أصغر، يتم خلالها "توسيع بالإسقاط" لمركب من نمط (type) معين إلى نمط من مستوى أكبر يحتوي الأول. "أكل" مثلا من نمط إسقاطي أول هو "ف" يتم توسيعه إلى ف^1 ليخلق عجرة فارغة إلى يساره، تملأ بالفضلة الحدية "التفاحة". فلا شك أن هذا الملء يتم عن طريق الاستبدال (substitution).[14] وأما عملية "النقل"، فهي لا توسع الشجرة، وإنما تندرج ضمنها (عن طريق الإلحاق adjunction أو الاستبدال كذلك). فنقل "أكل" في البنية أعلاه افترضنا أنه إلحاق إلى [ز]. ويقترح شومسكي أن النقل أثر، وليس علة، وأن المثير لنقل مكون هو وجود سمة في مكون أعلى تجتذبه. فإذا كان هذا التصور

---

[14] فهذا يظهر بوضوح طبيعية "ضم" كتحويل معمم لأن السامة المركبية المعجمة توسع أولا لتصير مفرعة (branching)، مما يعني أن نمطها الإسقاطي يزيد ب1، ثم يقع ضم استبدالي لسامة مركبية أخرى تدخل تحت الفرع المنشأ.

صحيحا، [15] فإنه يمكن تعويض عملية "النقل" بعملية "اجتذاب" (Attract). وبما أن النقل يكون إما ظاهرا (في الصورة الصوتية)، أو خفيا (في الصورة المنطقية)، فإن الصورة العامة للنموذج النحوي تكون كالتالي:

(7)

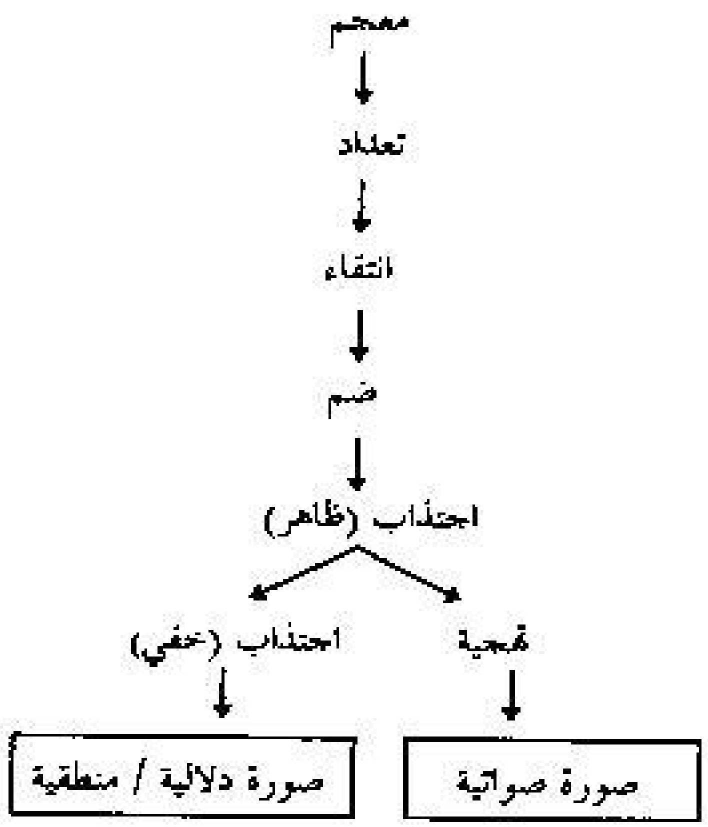
معجم
تعداد
انتقاء
ضم
اجتذاب (ظاهر)
تهجية
اجتذاب (خفي)
صورة صوتية
صورة دلالية / منطقية

2.1. التسويغ، فحص السمات، والنقل

منذ أعمال أبني (1987) على الخصوص، درج التوليديون على التفريق بين إسقاطات "معجمية"، تولد تحتها العناصر المعجمية ذات المحتوى الدلالي الخالص، وإسقاطات "وظيفية" (functional) أو صرفية (inflectional) تولد تحتها اللواصق التصريفية. ثم يقع نقل الجذوع المعجمية لتلتصق باللواصق، وتكوين الكلمات المتصرفة. إلا أن توليد الكلمات مصرفة لم يعد يسمح

---

[15] في توظيف مفهوم الاجتذاب، انظر أيضا الفاسي (1993).

بهذا التصور للعلاقة بين ما هو معجمي وما هو صرفي، ولا لما يمكن أن يندرج في المدخل المعجمي للواصق. فالرؤوس الوظيفية لم تعد تعلو لواصق صرفية، ما دامت هذه الأخيرة مدمجة في الكلمات المعجمية (المصرفة تصريفا تاما)، بل تعلو رزما (bundles) من السمات المجردة. ولا بد أن يقع التوافق بين قيم هذه السمات وقيم السمات التي تحملها الوحدات المعجمية. ولذلك قيل إن دور هذه الرؤوس الوظيفية بسماتها هو فحص (checking) قيم سمات الرؤوس أو المركبات المعجمية. وهذا التوافق أو التطابق يفترض أنه محلي (local)، لا يتم على مسافة بعيدة. والمجال المحلي محدد إما بعلاقة رأس ومخصص (أو فضلة)، وإما بعلاقة رأس برأس آخر (يكون ملحقا به عادة). فالفعل (ف) ينتقل مثلا إلى الزمن (ز) ليلحق به، ويدخل معه في علاقة توافق أو تطابق / فحص، ليحصل التأكد من أن الزمن في وحدة الفعل المعجمية هو الزمن في للركب / الجملة. والمركب الاسمي الفاعل يفترض أنه ينتقل إلى مخصص الزمن (و/أو التطابق) لأن هذا الأخير "يسند" الرفع إلى الفاعل، أو في لغة جديدة يحمل سمة إعرابية هي سمة الرفع، توافق سمة الرفع الموجودة في الاسم الفاعل. ولتبسيط الصورة، هناك نوعان من السمات التي تتطلب الفحص، والتي تتسبب في نوعين من النقول (ج "نقل"): سمات من نوع [+ س] (اسم)، (الموجودة في ز)، وسمات من نوع [+ ف] (فعل). فالسمات من النوع الأخير تتسبب في نقل رأس إلى رأس. مثلا نقل ف إلى ز (نظرا إلى سمة [+ ف] الموجودة في [ز]). والسمات من النوع الأول تتسبب في نقل إسقاط أقصى إلى مخصص، عموما. مثلا نقل المركب الاسمي الفاعل إلى المخصص ز (نظرا إلى سمة [+ س] الموجودة في [ز]).

في الصيغ الأولى للبرنامج الأدنى (انظر شومسكي (1993))، افترض أن مسبب النقل يوجد في العنصر المنقول. فالمركب الاسمي، مثلا، ينتقل إلى مخصص عامل فيه، ليفحص الإعراب الموجود فيه. وقد استدل شومسكي (1995) على أن المتسبب في النقل هو سمة توجد في المركب الهدف، أو في الموقع الذي يحط فيه المركب المنقول. فالمركب لا ينتقل إلا إذا وجدت

سمات "قوية" (strong) في الرأس الوظيفي، قادرة على اجتذابه إليه. وبصفة أدق، فإن هذه السمات القوية صُرْفية، تفرض أن يتنقل مكون بصفة مكشوفة (overt) إلى مجال رأس وظيفي يُشْبِع (أو يفرّغ) سماته، قبل التهجية. ويفترض شومسكي أن السمات "الضعيفة" (weak) لا تفرض هذا الانتقال المكشوف، بل إن النقل يتم فقط بصفة خفية في الصورة المنطقية (على افتراض أن اللغات لها نفس البنية في هذا المستوى). وبناء على هذا التصور، يمكن الاستعاضة عن عملية "انقل" بعملية "اجتذب"، مادام النقل لا يتم إلا نتيجة اجتذاب قوي. ويمكن أيضا حصر النقل في السمات، ما دام الهدف هو الموافقة بين سمة في مكون وسمة في مكون آخر. ورغم أن النقل يبدو شاملا للمقولات (categories) أو المركبات، فإن هذا ليس إلا ظاهريا، بل إن النظرية تدعونا إلى إعادة النظر في طبيعة ما هو منقول. فالنقل الضروري في الصورة المنطقية هو السمة فقط. إلا أن النقل الخالص للسمة قبل التهجية غير ممكن (وإن كان ممكنا بعد التهجية) لأن هذا النقل يخرق مبادئ الصواتة (ما دامت الوحدة الصوتية لا يمكن أن تجزأ). ولذلك فإن المكوّن بأتمه ينقل، على أساس ضرب من الاجتلاب (pied piping) المواكب لنقل السمة. فنقل المقولات هو صيغة لاجتلاب مُعَمَّم.

2.2. *التوسيط، قوة السمات، وغِنى التصريف*

من بين المستويين التمثيليين الوجائهيين، يبدو أن مستوى الصورة الصوتية هو الأكثر حظا في أن يكون محلّ توسيط. فمن المحتمل أن يكون النسق الخارجي الإنجازي التصوري-القصدي موحدا عند الإنسان، وأن يكون المستوى الدلالي/ المنطقي غير مختلف بين اللغات. وعلى العكس من ذلك، فإن التمثيل الصوتي، كما هو واضح بمجرد الملاحظة الخارجية، يختلف من لغة إلى لغة، بالنظر إلى لائحة الأصوات، ومميزاتها، وتآليفها الخاصة، إلخ.

وإذا كان نموذج البرنامج الأدنى يفترض أن التمثيل الدلالي/المنطقي هو آخر مرحلة في الاشتقاق، وأن التمثيل الصوتي يمثل مرحلة وسيطة، تتم فيها التهجية (بناء على تعاليم موجهة إلى النسق النطقي-الإدراكي)، فإن التساؤل الوارد هو: لماذا يحدث نقل قبل التهجية، ونقل بعد التهجية؟ فمبدأ الإرجاء (Procrastinate) يوحي بأن النقول يجب أن تطبق في أواخر مراحل الاشتقاق (أي قريبا من التمثيل الدلالي)، ولكن هذا المبدأ يُخرَق في بعض اللغات، إذ تتم النقول مبكراً (قبل التهجية). ولعل الحلّ يكمن، حسب شومسكي (1995ب)، في كون هذا الخرق يؤدي إلى اشتقاق موفق (convergent) في المستوى الصوتي. وبعبارة، فإن هناك موضوعات غير مشروعة في المستوى الصوتي تمكن النقول المبكرة من فحص سماتها والتخلص منها في التركيب الظاهر، قبل التهجية. فبعض السمات في الرؤوس الوظيفية تبدو منظورة (visible) في الصورة الصوتية، وتنعت بأنها قوية، وسمات أخرى تبدو غير منظورة، ولا تحتاج إلى نقل، لأن صورتها الصوتية لا تطرح مشكلا في الوجائه. ويبدو أن إمكانات التنوع والتوسيط ينبغي أن تحصر في قوة أو ضعف هذه السمات.

وهناك إشكال أساسي طرح بإلحاح، وهو علاقة القوة بالغنى التصريفي. أو بمعنى آخر: هل وجود سمات صرفية مخصصة في وحدة معجمية يقترن بوجود سمات وظيفية قوية؟ أو هل هناك علاقة مباشرة بين غنى الصرف وما يحدث في التركيب، كالنقل، مثلا؟ لقد قدمت أدلة على أن هناك تنقلا للفعل في التركيب الظاهر في بعض اللغات، وأن هذا النقل مرتبط بغنى الصرفة، مما يوحي بضرورة ربط العلاقة بين فحص السمات الوظيفية ووجود صَرْف ظاهر، رغم أن شومسكي يظن أن التوسيط يتعلق بنعت بعض الرؤوس

الوظيفية بأنها قوية أو ضعيفة. وهذه السمة التي لها آثار تركيبية ليس لها علاقة مباشرة بالتخصيصات الصرفية البارزة[16][17].

وإضافة إلى النقاش حول ارتباط السمات الوظيفية بالسمات الصرفية (الظاهرة)، هناك نقاش حول كلية المقولات الوظيفية (وتراتبها)، بحسب افتراض وجود (أو عدم وجود) هذا الترابط. وهكذا يقترح ترينسن (1996) Thrainsson، مثلا، أن يكون شطر الصرفة الذي اقترحه بولوك (1989) Pollock موسطا، لا كليا، بحيث تكون الصرفة في الإنجليزية واللغات الإسكاندنافية عموما غير مشطورة، وتكون في الفرنسية والإسلندية مشطورة.

3.2. *الاقتصاد والقيود على النقل*

العمليات التحويلية والبناءات التمثيلية الناتجة عنها محكومة في البرنامج الأدنى بمبدأ الاقتصاد. فالاشتقاق ينبغي أن يتضمن أقل عدد ممكن من الخطوات (fewest step derivation)، أو يتم عبر أقصر طريق (shortest step derivation)، تمشيا مع اقتصاد الاشتقاق. والتمثيل ينبغي أن يتضمن أقل عدد ممكن من الرموز (اقتصاد التمثيل). فالنقل، مثلا، إما أن يكون أقصر نقل (وهو ما يعرف أيضا بشرط الربط الأدنى Minimal Link Condition)، وإما أن

---

[16] يشكك سولا (1996) Sola، مثلا، في قيام سمات قوية مجردة، ويزعم أن التنوع التركيبي الوارد مرتبط بالفروق الصرفية الظاهرة. وهو يظن أن العنصر المعجمي لا ينتقل إلا إذا كان يحمل عناصر تصريفية تهم الرأس الذي ينتقل إليه. لتصور مماثل، انظر الفاسي (1993).

[17] هناك تأويل آخر ممكن للاجتذاب، يربط الصرف بالتركيب، وهو أن مصدر النقل هو الطبيعة اللاصقية للرأس الوظيفي (انظر في هذا الصدد بولوك (1997) وهاكمان (1997) Haegman والفاسي (1993)، من بين آخرين.

يتم عبر أقل عدد من العمليات.[18] والنقل لا يحدث إلا عندما يكون ضروريا، إذ ليس هناك نقل اختياري، فيما يبدو. وهذا ما أدى إلى تصور النقل على أساس أنه "آخر ملاذ" (last resort)، بمعنى أن عدم تطبيقه يؤدي إلى اشتقاق فاشل يتفجر (crash). وقد افترض أن النقل يتم أساسا لتفحص السمات، وأن النقل الذي لا يهدف إلى التفحص غير مقبول.[19]

وأما اقتصاد التمثيل، فهو يتماشى ومبدأ التأويل التام (Principle of Full Interpretation)، الذي يشترط أن يكون كل عنصر في التمثيل مشروعا، أي صالحا لتعليمات موجهة إلى الأنساق الخارجية (النسق النطقي-الإدراكي والنسق التصوري-القصدي). فهذه الشروط (التي تدعى أيضا بشروط الخروج العارية (bare output conditions)) تبدو طبيعية في هذا البرنامج نظرا إلى أن التمثيلات وجاته بدخول للأنساق الخارجية. والسمات التركيبية المحضة، المقترنة بالعلامات التصريفية، واردة بالنسبة للتركيب فقط، وليس لها تأويل في مستوى الوجاه (إذ تنقصها السمات الصوتية والسمات الدلالية). وإذا كانت هذه الأخيرة تلعب دورا أساسيا في تسويغ العناصر الوظيفية، فإنها لا تمثل دخلا للأنساق المعرفية الخارجية، وهي غير مشروعة في مستوى الوجاه. إذن هذه السمات ينبغي التخلص منها خلال الاشتقاق. لذلك يفترض أن السمات الموجودة في الرؤوس الوظيفية يستغنى عنها بمجرد فحصها. إلا أن هذا التخلص محدود في السمات القوية، كما بينا، وهي وحدها التي تُلزِم النقل الظاهر. وأما السمات الضعيفة، فيكون النقل معها خفيا (بعد التهجية)، ومؤجلا طبقا لمبدأ الإرجاء (Procrastinate).

---

[18] هذان التأويلان متناقضان، وهذا ما دعا شومسكي (1995ب) إلى إردافهما بعملية جديدة هي Form Chain ("ابن سلسلة").

[19] النقل محكوم كذلك بشرط السلكية الصارم (Strict Cyclicity Condition)، الذي يضمن أن النقول تتم بطريقة محلية سلكية.

وعلاوة على هذا، فإن النقل لا يتم إلا بهدف خدمة العنصر الذي يستفيد من النقل للتخلص من سمات غير مشروعة. وهذا ما سمي بمبدأ الجشع (Greed).

4.2. *المستويات المركبية، الاسقاطات والخطية*

في نموذج نظرية الربط العاملي، تعمل قواعد أو ميكانزمات على اشتقاق البنية المركبية من أعلى إلى أسفل، عن طريق قواعد إعادة الكتابة، التي تأخذ مركبا وتحلله إلى مكوناته، تمشيا مع ما عرف بنظرية س:

(8) أ) س^{2} ← ز^{2} س^{1}

ب) س^{1} ← س ص^{2}

س رأس المركب، وكذلك س^{1}، وز^{2} مخصص للمركب س^{1}، وص^{2} فضلة ل س.

ففي هذا النموذج، هناك عنصران هامان: إسقاط *السمات المقولية* التي تمثل العنوان المقولي للرأس، وتنتقل من الرأس س إلى المركب الوسيط س^{1} إلى المركب الأقصى س^{2}. وهناك المستوى المركبي للعجرة (س، س^{1}، س^{2}). فخطاطات س يفترض أنها كلية، وأن الاختلاف بين اللغات يكمن فقط في الرتبة الخطية التي تعزى إلى وسيط اتجاه الرأس أو وسيط الرأسية (beadedness parameter)، الذي ربط باتجاه العمل (government)، الذي يكون إلى اليمين أو إلى اليسار.[20] وأما في البرنامج الأدنى، فهناك بناء للبنية المركبية من الأسفل إلى الأعلى، عبر التحويلات المعممة، التي لا تخصص الرتبة الخطية للرأس أو المخصص أو الفضلة. فالرتب المختلفة قد تنتج عن التفاعل بين النقل الظاهر والنقل الخفي، وعمليات الضم.

ويرى كين Kayne (1994) أن التفريق بين لغات ذات رأس في الأول (head initial) ولغات ذات رأس في الآخر (head final) تفريق سطحي، ويقترح أن

---

[20] عن هذه الطروحات، انظر الفاسي (1990).

تكون كل اللغات رأسها أول، وأن النقل لا يكون إلا إلى يسار الرأس (أي إلى يمينه باعتبار الخط العربي). ويقدم كين استدلالا مدققا يبين فيه أن النقل في الميدان الوظيفي يكون دائما إلى اليسار. من ذلك أنه لا يوجد نقل لاسم الاستفهام (أو لعنصر ميمي بصفة أعم) إلى اليمين، مما يدل على أن رأس المصدري (complementizer) يوجد دائما إلى اليسار. ولا توجد تحويلات تغير رتبة ف مف إلى مف ف، على أساس نقل الفعل إلى يمين المفعول (إلى يسار المفعول في العربية). وعليه، يكون رأس المركب الفعلي (أي الفعل) دائما أولا. ونفس الشيء يقال بالنسبة لنقل فضلة الحرف، التي تنقل قبله (إلى يساره في الإنجليزية) لا بعده، مما يبين أن الحرف قبل الفضلة. والفاعل في كل اللغات تقريبا قبل المفعول، فإذا كان إسقاط تطابق الفاعل أعلى من إسقاط المفعول، فإن هذا يعني أن هذا الإسقاط يوجد قبل الرأس (أي إلى يسار الرأس في الإنجليزية). ويقترح كين أن يكون هناك توافق بين علائق البنية المكونية (أو البنية المركبية) وعلائق السبق الخطي (linear precedence)، أو رتبة الرموز النهائية (أو الوحدات المعجمية). وهكذا يمكن ترجمة العلائق بين العجر المركبية التي تربطها علاقة تحكم مكوني لامتناظر (asymmetric c-command) إلى مجموعة من الأزواج المرتبة (س، ص) للعناصر المعجمية النهائية التي تعلوها هذه العجر. ويمكن قراءة العلاقة بين كل عنصر نهائي والعناصر النهائية الأخرى التي تعلوها هذه العجر.[21] فهذا النظام يختلف عن نظام شومسكي في تنبؤاته ونتائجه. ومن جملة نقاط الاختلاف تمثل عمليات الإسقاط والإلحاق ومستويات المركبات.

فلنبدأ أولا بمشكل الإسقاط عند شومسكي (1995ب). فإذا كان الأمر يتعلق بإلحاق/ ب ب فإن ب وحدها تسقط سماتها. فعلى افتراض أن ج تؤلف

---

[21] انظر في هذا الصدد كين (1994)، ابستين وترينس وتسمارت (1996)، وكذلك الفصل الثالث من هذا البحث.

تؤلف بين أ وب، فإنها تكون عبارة عن مجموع العجر التي تشمل أ وب، ورزم السمات التي تشتق من ب، وتمثل في العنوان ج:

(9) ج = [عنوان [أ، ب]]

ولا يطرح مشكل إسقاط السمات إلا بالنسبة للنقل، لأن الضم مُعَرَّف بطريقة تجعل ما يسقط هو الذي يسرب سماته، لأن الضم يؤلف بالضرورة رأسا مع ما ليس برأس.

وأما ما يخص المستوى المركبي للعجر الموجودة في السلمة المركبية، فيتبنى شومسكي تعريفا علاقيا للمركبات، مستوحى من مويسكن (1982) Muysken، يحدد مستوى الإسقاطات كما يلي:

(10) س2: [+ إسقاط + أقصى]

(11) س1: [+ إسقاط – أقصى]

(12) س: [– إسقاط – أقصى]

ويشكك عدد من اللغويين في وجود مستوى وسيط مثل (11)، وعليه يمكن تبسيط النظام باستعمال سمة [إسقاط] فقط، كما يلي:[22]

(13) م س: [+ إسقاط]

(14) س : [– إسقاط]

ويذهب كين نفس المذهب. إلا أن وجود مستوى وسيط (س1) ضروري في نظام شومسكي، وذلك للتفريق مثلا بين الاستبدال والإلحاق. فإلحاق أ ب ب يولد مركبا من نفس مستوى ب، بينما الاستبدال يضيف مستوى مركبيا:

---

[22] انظر ستورمن (1985) Stuurman وهيلن (1991) Hellan وتسفارت (1993) Zwart وكين (1994) من بين آخرين.

(15) إلحاق

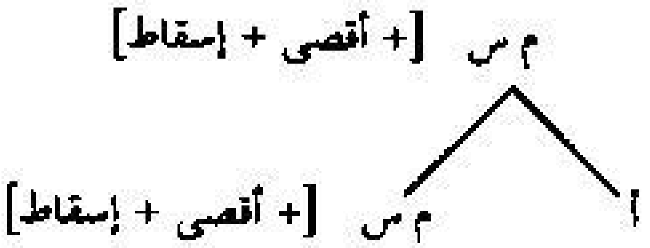

(16) استبدال

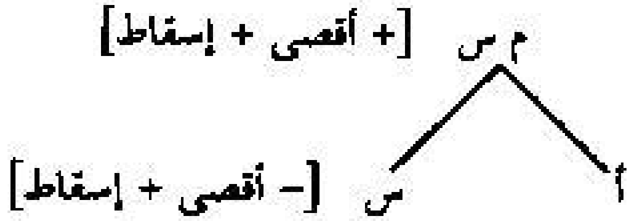

فهذا الفرق لا يمكن رصده إذا كان مستوى المركب محددا ب [± إسقاط] فقط. وهو وارد كذلك إذا أردنا بناء خوارزم يصف سمات ج الناشئة عن التأليف بين أ وب، عبر الضم أو النقل.

ويخالف كين شومسكي في هذا التصور. فهو لا يفرق إلا بين الرؤوس وغير الرؤوس، رافضا الاعتراف بمستوى وسيط. وهو، خلافا لشومسكي، يريد الربط بين العلائق المركبية والرتب النهائية. وهو يمنع الإلحاق أو المخصص المتعدد، خلافا لنظام شومسكي، وإن كان يلجأ إلى الإسقاطات الفارغة، خلافا لشومسكي.[23] ونظام المخصصات المتعددة يبدو ذا ضرورة تجريبية في نظام شومسكي. فبعد أن اقترح أن تكون لائحة الإسقاطات الوظيفية محصورة فيما هو ضروري تصوريا (conceptually necessary)، بين أن الاستغناء عن إسقاط التطابق نتيجة حتمية لهذا التصور. وللاحتفاظ بآثار انشطار الصرفة (Split Infl)، يمكن لرأس واحد أن يسوغ أكثر من مخصص، لأنه يحتضن أكثر من سمة. فالمكونات التي أولت على أساس أنها مخصصات لرؤوس وظيفية مختلفة يمكن إعادة تأويلها على أساس أنها تمثل مخصصات في

---

[23] انظر ابستين وتربنسن وتسفارت (1996).

قشرات (layers) مختلفة يسوغها رأس واحد. وقد اقترح الفاسي (1997)، تمشيا مع جوهر هذه الفكرة، أن يكون الرأس مشطورا، وأن يسوغ مخصص واحد بالنسبة لكل قطعة مشطورة (انظر الفصل الثالث).

الفصل الثاني

الصَّرف الموزَّع وتصريف الفعل[*]

---

[*] قدم هذا البحث في المؤتمر الثالث للسانيات الأفروأسيوية الذي عقد بجامعة Sophia Antipolis بنيس الفرنسية في يونيه 1996، وهو يتضمن عددا من النتائج التي توصل إليها الفاسي (1995). وقد نشرت صيغة مماثلة لهذا النص في Linguistic Research، المجلد 1، العدد 2، 1996، وذلك باللغة الإنجليزية.

• مدخل

هناك نقاش كبير في الأدبيات التوليدية الحديثة حول تنظيم الصرف والتركيب والمعجم (وكيفية تمفصل هذه المكونات بالنسبة لبعضها بعضا)، وكيفية معالجة اللواصق في مختلف قوالب النحو، ومتى وأين تدخل المفردات في سيرورات الاشتقاق أو البناء الجملي. ويتوخى هذا البحث المساهمة في هذا النقاش باقتراح تحليل لتوزيع السمات واللواصق في تصاريف الأفعال، بناء على عدة اقتراحات وردت في نظرية الصرف الموزع (Distributed Morphology) التي اقترحها هالي ومرنتز Halle and Marantz (1993) (= ه.م.). ومن هذه الاقتراحات: (أ) أن السمات التركيبية والسمات الصواتية تمثلان مجموعتين مستقلتين (ولا يتم قرنهما إلا في مرحلة متأخرة من مراحل الاشتقاق، وقت إدخال المفردات في الاشتقاق)،[1] و(ب) أن

---

[1] في ه.م. أن المداخل التي تكون مفردات اللغة هي عبارة عن مجموعتين متميزتين من السمات: مجموعة صواتية ومجموعة صرفية-تركيبية/دلالية. وهكذا فإن السمات الصواتية لا تزود بها الصرفيات إلا في البنية الصرفية. والآلية المسؤولة عن هذا هي دمج المفردات

اللواصق وحدات معجمية، وهي تأتلف مع المعجميات (lexemes)، أو لواصق أخرى لتكوين كلمات مركبة، و(ج) أن المفردات (vocabulary) تتنافس للدخول في العجر التركيبية،[2] و(د) أن البنية الصرفية (= ب.ص.) مكون مستقل للنحو.

(Vocabulary insertion)؛ انظر ص. 122. وتمشيا مع النظرية "الانفصالية" لبرد (1991) Beard، فإنه يفترض أن العجر النهائية في الصورة المنطقية والبنية العميقة والبنية السطحية لا تتضمن إلا سمات صرفية-تركيبية/دلالية، بغض النظر عن السمات الصواتية. وهذه السمات تؤخذ من مجموعة سمات يوفرها النحو الكلي. والملاحظ أن مفردات اللغة، في هذا التصور، لا تلعب أي دور في خلق العجر النهائية في البنية العميقة (ص.121).

[2] مركبات السمات في التركيب تخضع للقيود الكلية والقيود الخاصة على التأليفات، ومع ذلك، فهي ليست مطابقة بالضرورة لمركبات السمات الواردة في المفردات. إلا أن هذا لا يمنع إدماج المفردات في البنى لأن هذا الإدماج مشروط فقط بوجود رزمة سمات في المفردة ليست متباينة (non-distinct) عن سمات العجرة النهائية في البنية الصرفية التي يقع فيها الإدماج. وكونها غير متباينة تعني أن قيمها لا تتعارض مع قيم السمات الموجودة في التشجيرة ولا يعني أن السمات متطابقة في تخصيصها. والمنافسة بين المفردات تمكن الوحدة التي توافق سماتها جل سمات العجرة أن تدمج. وهكذا فإن المفردات قد تكون أقل تخصيصا من الرزم السماتية التركيبية الصرفية التي تتوق لتحقيقها (انظر لمسدن (1992) Lumsden). فقد يكون، مثلا، مدخل مفردة مثل "كتب" غير مخصص بالنسبة للتعدي أو اللزوم، وإن كانت هذه السمة موجودة في البنية العميقة والبنية السطحية والصورة المنطقية. ولاصقة الهمزة [أ-] قد تكون مخصصة على أساس أنها صيرورة، مع أنها قد تكون جعلا لذلك.

يفترض هالي ومرنتز (ن.م.) نموذجا للتمثيل النحوي يتوزع فيه الصرف كما في (1):[3]

(1)

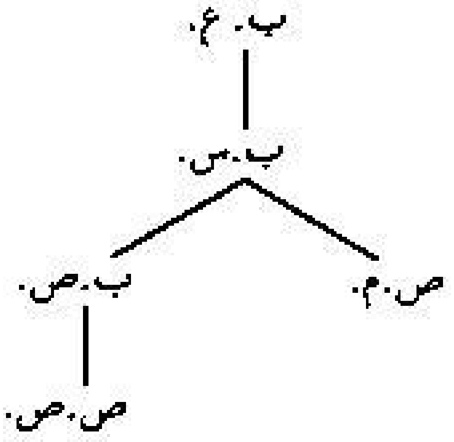

ففي هذا النموذج، الذي دعي بنموذج الصرف الموزع، تؤلف العمليات التركيبية بين العجر النهائية (terminal nodes) لخلق كلمات، قبل أن يقع دمج المفردات في الشجرة. وعليه، فإن النموذج يتنبأ بكون التنظيم الهرمي للكلمات (أو اللواصق) يحدده التركيب (وليس الأطر التفريعية subcategorization frames للواصق، كما في نظرية ليبر (Lieber (1992). إلا أن هناك كتلة لابأس بها من حالات عدم التوافق أو التشاكل بين خروج البنية السطحية (SS outputs) وخروج البنية الصوتية. فالضم (merger) والانصهار (fusion) والانشطار (fission)، وإدخال صرفيات جديدة (insertion) كلها عمليات تنطبق في البنية الصرفية (التي يفترض أنها مستوى تمثيل مستقل) من أجل إعادة تنظيم ما هو موجود في البنية السطحية، وإتاحة الانتقال إلى الصورة الصوتية (التي تمثل المنطوق الفعلي).

---

[3] ب.ع.= بنية عميقة؛ ب.س.= بنية سطحية؛ ص.م.= صورة منطقية؛ ب.ص.= بنية صرفية؛ وص.ص.= صورة صوتية.

ففي إطار هذا التصور، يقترح ه.م. قاعدة انشطار يتم بموجبها شطر عجرة تركيبية واحدة (تضم كتلة من الضمائر المتصلة هي عبارة عن رزمة واحدة من السمات التركيبية) إلى عجرتين نهائيتين مستقلتين عن بعضها بعضا، مما ينتج عنه إمكان دمج مفردتين مستقلتين (عوض مفردة واحدة).[4]
وهذه القاعدة يصوغانها كما يلي:[5]

(2) شطر
متصل + جذع ← [+ جمع] + متصل + جذع (الرتبة الخطية غير واردة)
|
[+جمع]

إلا إذا كان [+ جمع] جزءا من [+إ] في موضوع ممنوح (dative argument).

فهذه القاعدة تقوم بفصل سمة الجمع عن المتصل وخلق عجرة مستقلة تعلو هذه السمة. وهناك شرط على تطبيق القاعدة يوجد في أسفلها.

أمثلة تصريف التطابق في الأفعال العربية يميزها أيضا الانصهار والانشطار وكذلك عدم اتصال الصرفيات (discontinuity)، مثلما يحدث في الجيورجية

---

[4] يفترض ه.م. أن إدماج المفردات يقع بعد انطباق كل القواعد الصرفية التي تغير الأشجار المولدة في البنية السطحية. ففي الجيورجية، مثلا، يتم الملء المعجمي بعد اتصال ضمائر الفاعل والمفعولين الأول والثاني، وانصهار هذه الضمائر في عجرة واحدة للمتصلات، ثم انشطار هذه العجرة، كما سنبين.

[5] الانشطار عند ه.م. يحدث في استقلال عن العلائق الخطية (precedence) او الإشراف (dominance). فانشطار صرفية محاذية لجذع ينتج عنه بنية مفرعة ثلاثية تنضوي تحت العجرة الأصلية (الجذع والشطران).

(Georgian) والألكنكية (Algonquian) التي اعتمدها ه.م. في بحثهما للتمثيل لهذه الظواهر، وخصوصا ظاهرة الانشطار. وهذه بعض الأمثلة:

(3) نكتب

(4) أ) كتبتما

ب) كتبتا

(5) تكتبين

ففي (3)، نجد النون مخصصة بالنسبة للشخص والعدد [+1 + جمع]، وهي سابقة (prefix)، لا تتلوها لاحقة (suffix) كما يوجد في الحالات الأخرى. وفي (4)، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن الفعل له لاصقتان، عوض لاصقة واحدة، لاصقة تعبر عن الشخص (–تم–) وأخرى عن العدد (–ا) في (4أ)، ولاصقة للجنس (–ت–) وأخرى للعدد (–ا) في (4ب). وفي (5)، هناك سابقة للشخص (+2) ولاحقة للعدد والجنس.

إلا أن الانشطار، كما هو محدد في الصرف الموزع (تبعا لـ ه.م.) لا يمكن أن يرصد بصفة لائقة توزيع السمات واللواصق في هذه الأمثلة. فهذا الشطر دافع صاحباه عن فكرة أنه **صرفي** محض، وهو بذلك لا يستطيع أن يعالج ثلاثة إشكالات هامة:

(أ) إنه لا يتنبأ بوجود تشاكل أساسي قوي بين الترتيب الهرمي في التركيب والترتيب الفعلي في الصورة الصوتية. فكون اللاصقة التي تحمل سمة الشخص أقرب إلى الفعل من تلك التي تحمل العدد يبدو أمرا عرضيا، وليس الأمر كذلك إذا عولجت موقعة اللاصقة في التركيب، كما سأبين.

(ب) لا يتنبأ الصرف الموزع بالتوزيع الفعلي للسمات المشطورة. فحينما يقع الشطر، فإنه يفصل بين الشخص والعدد أساسا، ويبدو الجنس محايدا في هذه المسألة. فإذا نظرنا إلى ما هو متوفر، لا نجد حالات نفصل فيها الجنس مثلا عن العدد والشخص، أو حالات نفصل فيها الشخص والجنس عن العدد. فلو كان الشطر صرفيا، كما توحي بذلك القاعدة (2)، فإننا لا نرى كيف يمكن إخراج هذه الحالات.

(ج) هناك حالات لا يقع فيها شطر، وهذه الحالات تدخل في استثناء القاعدة (كما هو وارد في أسفلها). إلا أن هذا الاستثناء غير مبرر، لأنه لا يضبطه ضابط طبيعي. وإذا نظرنا إلى الحالات المستثناة، نجدها تنتظم انتظاما نسقيا. فهي في الجيورجية، مثلا، لاصقة [ا، جمع، ممنوح]، أي اللاصقة التامّة التخصيص، وهي في العربية كذلك، أي [ا، جمع]. الضابط إذن هو أن الشطر يمنعه التخصيص التام (full specification). إلا أنه ليس من الواضح كيف يمكن رصد هذا الارتباط المطرد عن طريق شطر صرفي محض.

أظن إذن أن هذه الاعتراضات تطرح مشاكل كبيرة بالنسبة لمقاربة مبنية على شطر صرفي. وإذا اتفقنا مع ه.م. على أن التنظيم الهرمي في البنية السطحية لا ينتقل بالضرورة إلى الصورة الصوتية أو البنية الصرفية (كما هو)، فإن هذا لا ينفي أن التركيب يلعب دورا أساسيا فيما نجده من توزيع فعلي. وعليه، فإن تركيب الكلمة يمكن من التنبؤ بما يلي: (أ) عدد اللواصق التي تدخل في الاشتقاق، (ب) كيف يتم تسويغها، (ج) لماذا تظهر سلسلة التطابق في (3) وكأنها لا تضم إلا عضوا واحدا (بل تبدو ممثلة للاشطر (anti-fission)، و(د) كيف يتم اشتقاق موقع اللاصقة (كسابقة أو كلاحقة).[6]

مقاربتي لتركيب الكلمة الداخلي يستلهم بعض ما جاء في شومسكي (1995ب) ومككينس (1995) McGinnis. ففي شومسكي (ن.م.)، يتم النقل عن طريق اجتذاب سمة من رزمتها إلى مجال فحص رأس وظيفي. والسمات الأخرى يقع احتلالها (pied piped) لأسباب نطقية

---

[6] يتجاوز هالي (1996) بعض المشاكل المطروحة هنا، خصوصا المشاكل المتعلقة بصورة قاعدة الانشطار. فهذا التحليل المعدَّل يعتمد أساسا على استغلال آلية الملء المفرداتي، باعتباره اعتباطيا، أساسا. إلا أن هناك مشكلين أساسيين لا يتجاوزهما التحليل الجديد، فيما أعلم: (أ) ما هي المفردات الممكنة (بما فيها اللواصق الممكنة)، و(ب) كيف تتوزع هذه المفردات في تركيب الصرف؟

(لأن جزئيات الكلمة الصوتية لا يمكن تشتيتها). وبنفس الكيفية، فإن مككينس تفترض أن الشطر يتم عن طريق آليات للاشتقاق داخل الكلمة. وأما مقاربتي، فإنها محايدة تجاه تكوين سلسلة التطابق، هل هو تمثيلي (representational) أو اشتقاقي (derivational). وهي محايدة كذلك تجاه مشكل معرفة هل هذه العمليات مصدرها من داخل الكلمة أو من خارجها. ولكني، مع ذلك، سأتبنى إطارا اشتقاقيا.[7]

الفصل منظم بالشكل التالي: في الفقرة 1، أتفحص مسألة تخصيص السمات هرميا في التطابق والضمائر، وكذلك توزيع الصرفيات المشطورة وغير المشطورة في تصريف الأفعال. في الفقرة 2، أبحث في طبيعة الشطر الأساسي بين الشخص والعدد، وأبين كيف أن هرمية تراتب السمات يمكن اشتقاقها من هندسة أشجار السمات (feature tree geometry)، كما أناقش مسألة موقعة تط كسابقة أو كلاحقة، وأقترح أن الفرق في موقعة الشخص بين الفعل الماضي والفعل الحال (أو المضارع) يرتبط بكون الفعل الحال له إسقاط وجهي (Mood projection)، يرئسه الوجه، وليس الزمن، بينما الفعل الماضي لا يسقط الوجه. وفي الفقرة 4، أتطرق إلى بعض نتائج النظرية المقترحة. منها أن التطابق الذي دعي بالفقير (poor agreement) يهم سمة الجنس على الأكثر، بل قد يكون غير مخصص على الإطلاق، وذلك طبقا لسلمية السمات. ومن ذلك أيضا أن "التحرك" (mobility) النسبي للجنس

---

[7] من آثار الانشطار أن رزمة للسمات الشكلية (formal)، كما يسميها شومسكي، في مقابل السمات المؤولة (interpretable features) تشطر إلى رزمتين تنطقان في مواقع مختلفة في الكلمة. ففي المقاربة التي يدعو إليها شومسكي (1995ب)، يقتضي النقل اجتذاب سمة شكلية من مكانها الأصلي إلى رزمة في مجال فحص رأس وظيفي، مما يجعل نسخ السمات تظهر في مواقع مختلفة في الجملة. وتقترح مككينس (1995) أن يكون الانشطار عملية تتم داخل الكلمة، ومسوغة على أساس الفحص الداخلي.

(بين الموقع الأول والموقع الثاني في الإلصاق) يمكن إرجاعه إلى طبيعة بعض اللواصق الفصلية (disjunctive)، في حالات يحدث فيها تناوب مع الشخص. وأخيرا، فإن آثار مضاد الشطر يمكن إرجاعها إلى مبدأ التخصيص (Specificity)، من جهة، وإلى مبدأ اللاحشو (Non-redundancy) من جهة أخرى.

1. الشطر، اللاشطر والتخصيص

1.1. التراتب الهرمي والتخصيص

هناك ثلاث حالات يمكن النظر إليها في علاقتها بهذه الإشكالات: تخصيص الضمير، التطابق غير الفعلي مع الفاعل، وتطابق الفعل مع الفاعل. فتفحص محتوى سمات الضمير وسمات التطابق يمكن من إقرار السلمية الآتية بالنسبة لتخصيص السمات:[5]

(5) شخص > عدد > جنس

وسأركز هنا على الضمير. فهذه بعض تخصيصات الضمائر:

(6) أ) نحن: [1، جمع]
ب) أنتن: [2، جمع، مؤنث]
ج) هن: [جمع، مؤنث]
د) هي: [مؤنث]

فهذا التخصيص يضع تمييزا واضحا بين ضمائر الشخص الأول والشخص الثاني، من جهة، وهي مخصصة بالنسبة للشخص، وضمائر الغائب، وهي

---

[5] لوصف مدقق لهذه السلمية ومبرراتها، انظر الفاسي (1984)، (1992 أ وب)، و(1991-1993)، وفندرلش وفبري (1994) Wunderlich and Fabri. وانظر كذلك عقال (1992) وشومسكي (1990) بالنسبة لمقاربات تركيبية هرمية للاختلافات في السمات.

مخصصة بالنسبة لهذه السمة. وهذا يرصد كون هذه الضمائر يمكن أن "تتطابق" مع الضمائر الأخرى، كما هو ممثل في (7):

(7) أنتم هم المسؤولون

ففي هذا التركيب، يحتل ضمير الغائب مكان الصرفة، التي يبدو أنها لا تسوغ تخصيص الشخص، ومن هنا لحن التركيب (8):[9]

(8)* أنتم أنتم المسؤولون

ومن جهة أخرى، فإن تخصيص الشخص ضروري في تطابق الأفعال المصرفة، كما يبين ذلك التقابل التالي:

(9) أ) أنتم جئتم

ب) * أنتم جاؤوا

ولإتمام الصورة، فإن ضمائر "الشخص الثالث" مثل "هي" أو "هو" يمكن استعمالها كمبهمات (expletives)، كما هو معلوم، وهي حينها لا تحمل إلا تخصيصا للجنس، أو لا تحمل أي تخصيص، كما هو مبين في (10):

(10) أ) إنها جاءت البنات

ب) إنه جاءت البنات

فكيف نرصد هذه السلمية؟ لنتبن صورنة هندسة السمات (feature geometry) التي يمكن تمثيل تراتب السمات فيها عن طريق العمق (و/أو) التعقيد في الشجرة. فالشجرة التالية يمكن أن تقترح كنموذج أمثل للتطابق:[10]

---

[9] أفترض أن الصرفة هنا اسمية، وهي بالتالي لا تسوغ ورود الشخص فيها، ما دام الشخص في الصرفة له مصدر مرتبط بالزمن والوجه، كما سأبين تحته.

[10] لتأويلات مختلفة للسلمية، علاوة على تفكيك الشخص، انظر نوير (1992) Nuyer، هرلي (1994) Harley، وهالي (1996)، من بين آخرين. والشخص يمكن أن يفكك إلى السمات التالية، بعد هرلي: مشارك (participant) > متكلم (speaker) > اشتمالي (inclusive).

(11)

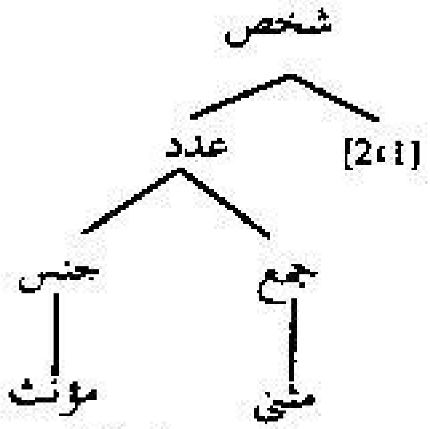

فباستعمال هذه الصورنة، يمكن اعتبار أن تخصيصا لسمة عليا في الشجرة ينبني عليه تخصيص لكل السمات التي تكون أدنى منها. وهذا يمكن من رصد حالات التخصيص الواردة. ومن جهة أخرى، وبما أن السلمية تنطبق على الضمائر كما تنطبق على علامات التطابق، بل إن الضمائر تشترك مع العلامات في السمات الإحالية المكونة لهذه الأخيرة، فإنني أفترض أن علامات التطابق هي أساسا ضمائر مدمجة.[11] وعليه، فإن الضمائر أو العلامات يتم تكوينها مخصصة أو غير مخصصة من الشجرة (11) إما بالتخصيص أو عدمه، أو فك فرع (سليم التكوين) من الشجرة (delinking). ويمكن ملاحظة أن اللواصق التي تمثل لجزء أسفل في الشجرة سليمة التكوين، بينما تلك التي لا تمثل إلا الجزء الأعلى ليست كذلك. فليس هناك، مثلا، لاصقة (أو سلسلة لاصقية) مخصصة بالنسبة للشخص فقط، أو للشخص والجنس فقط (دون العدد)، الخ.، إذا وضعنا جانبا ما دعي بقواعد الإفقار (impoverishment).[12] وهكذا فإن الأشجار التالية فقط سليمة، بالإضافة إلى (11):[13]

---

[11] لفكرة مماثلة، انظر طرلدسن (1992) Taraldsen، وانظر كذلك المراجع الواردة في الفاسي (1984).

[12] عن الإفقار، انظر بوني (1991) Bonet، وهالي (1996).

[13] هاتان الشجرتان ناتجتان عن (11) بفك فرع أسفل.

(12)

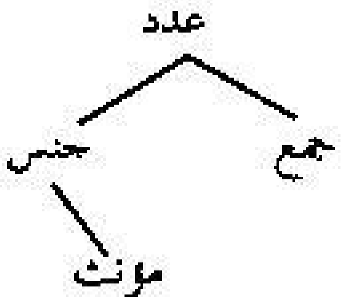

(13)

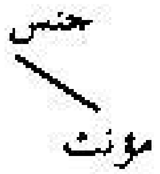

2.1. *تصاريف الفعل*

لننظر الآن في توزيع سمات التطابق واللواصق في تصاريف الأفعال. فالجدول الأول يمثل تصريف الفعل الحال (المضارع)، والثاني الماضي، والثالث الأمر:[14]

الجدول الأول: الحال

	مفرد	**مثنى**	**جمع**
متكلم	أكتب		نكتب
مخاطبة	تكتبي	تكتبا	تكتبن
مخاطب	تكتب	تكتبا	تكتبو
غائبة	تكتب	تكتبا	يكتبن
غائب	يكتب	يكتبا	يكتب

---

[14] لقد حذفت النون من هذه الجداول لتبسيط الصورة. والتصاريف مرتبة بحسب التخصيص (من الأكثر تخصيصا إلى الأقل تخصيصا).

الجدول الثاني: الماضي

	مفرد	مثنى	جمع
متكلم	كتبت		كتبنا
مخاطبة	كتبت		كتبتن
مخاطب		كتبتما	كتبتم
غائبة	كتبت	كتبتا	كتبن
غائب	كتب	كتبا	كتبوا

الجدول الثالث: الأمر

	مفرد	مثنى	جمع
مخاطبة	اكتبي		اكتبن
مخاطب	اكتب	اكتبا	اكتبوا

وكما هو واضح من هذه الجداول، فإن علامة التطابق غير المتصلة في الفعل الحال، والمتصلة في الفعل الماضي، هي عبارة عن لاصقتين. فالحال والماضي لا يختلفان إلا في كون لاصقة الشخص (التي تتموقع في المكان الأقرب إلى الفعل) تكون سابقة في الأول ولاحقة في الثاني. وأما موقع لاصقة العدد، فهو قار، إذ يوجد دائما في الموقع الثاني (لهذه العلامات).[15]

ويختلف الحال والماضي معا عن الأمر في كونهما يضعان لاصقة الشخص في الموقع الأول، بينما الأمر ليس له إلا علامة واحدة، هي علامة العدد والجنس. ولن أركز هنا إلا على الحال والماضي. والمسائل التي سأتطرق إليها تتضمن: (أ) وضع الشخص في الموقع 1، والعدد في الموقع 2، و(ب) ورود الشخص كسابقة مع الحال ولاحقة مع الماضي، وأخيرا (ج) توزيع السمات في التراكيب التي تتضمن لواصق، وآثار الشطر المضاد.

---

[15] لنظرة مماثلة، انظر نوير (1992)، وفندرلش وفري (ل.م.).

2. موقع الشخص وموقع العدد

1.2. *انشطار الشخص عن العدد*

من المعروف أن الأفعال تتصرف في صورتين مختلفتين، بحسب وجود الفاعل بعد الفعل، أو قبله. فإذا وجد الفاعل بعد الفعل، كما في (14)، فإن الفعل يكون خاليا من علامة العدد، وهذا ما دعي *بالتطابق الفقير*:[16]

(14) كتب الأولاد

وإذا كان الفاعل قبل الفعل، كما في (15)، فإن التطابق يحمل تخصيصا عدديا، وهو ما دعي *بالتطابق الغني*:

(15) الأولاد كتبوا

وغياب تخصيص العدد في التصريف الفقير يمكن تأويله على أساس أن الموقع 1 فقط للاصقة تط نشيط، بينما الموقع 2 غير نشيط (أو غير موجود). فالموقع 1 يجب أن يكون مملوءا حتى تكون هناك علامة للتصريف الزمني، وتحتله اللاصقة [ــ] في (14)، واللاصقة [يــ] في (16):

(16) يكتب الأولاد

وهناك أدبيات كثيرة عن التمييز بين نوعي التطابق ومحتويهما، وهناك خلاف في مسألة وجود سمة الشخص في التطابق الفقير إلى جانب سمة الجنس. وأظن أن من الأفضل أن يعرف تط الفقير سلبيا. فهو لا يتضمن تخصيصا للعدد، ولا تخصيصا للشخص، كما سأبين. وهذا يمكن من وجود تط فقير ليس مخصصا على الإطلاق، وهو إمكان موجود بالفعل.

فإذا كانت موقعة الشخص والعدد تركيبية، وإذا كان تخصيص التطابق ناتجا عن ضرب من اللمج الضميري (pronominal incorporation)، فإنه يمكن تبرير وجود موقعين لسمات التطابق (الإحالية) في اللغة العربية هما: (أ)

---

[16] انظر الفاسي (1991-1993) والمراجع المذكورة هناك.

موقع يرث فيه الفعل (المصرّف زمنيا) سمة الشخص من الفاعل (لفحص سمة إعراب الفاعل، دون شك)، و(ب) موقع ثان يتلقى فيه الفعل المتصرف سمة اسمية، العدد (و/أو الجنس)، علامة على مرتبة موضوعات الحمل، أو فاعل الإسناد.[17] فهاتان الوظيفتان المختلفتان للسمات الإحالية يتم إشباعهما في موقعين مختلفين، وعن طريق صرفيتين مختلفتين.[18]

ولتحقيق فكرة أن موقعة الشخص في الكلمة عملية تركيبية (مبررها الإعراب)، لنفترض أن الشخص ضمير مدمج، وأن تط ترأس إسقاطا وظيفيا، أعلى من إسقاط الزمن.[19] ففي الماضي، يدمج ش في ز أولا (بإلحاقه

---

[17] عن الإسناد، انظر وليمز (1980) Williams، وعن التطابق كعلامة لفاعل الإسناد، انظر كَرون (1989) Guéron، وريكو (1992) Rigau، من بين آخرين وعن انشطار الشخص والعدد، انظر روفري (1991، 1994) Rouveret بالنسبة للغة الولش، والفاسي (1991–1993)، ودمرداش (1989) وأيوب (1991)، وعقال (1992) بالنسبة للعربية. ومعلوم أن الشخص يستعمل كعنصر إشاري (deictic) لموضعة المتكلم، وتأويل الزمن (انظر سميث (1992) Smith، من بين آخرين).

[18] هذان الموقعان يوافقان موقعة "إشارية"، وموقعة للموضوع. قارن هذا التمييز بما يسميه ليمن (1988) Lehman بالتطابق الخارجي والتطابق الداخلي. وبالإمكان أن تنصهر الصرفيتان إثْوَلا إلى صرفية واحدة. فالشخص ينصهر مع الزمن في الموقع ا، وقد تكون هناك علامة غير حاملة للشخص، وإنما هي تعبير عن الزمن، كما في حال [ـَ] و[يـ]. ف [يـ] تعبير مجرد عن الوجه، و[ـَ] تعبير محايد عن الزمن. وعندما تكون سمات الفاعل مخصَّصة، فإن علامات أخرى مصهَرَة يتم اختيارها، نظرا لمبدأ التخصيص، كما هو مؤول في ه.م. (ن.م.).

[19] التحليل، في الحقيقة، محايد تجاه مسألة وجود (أو عدم وجود) تط مسقطا كرأس للإسقاط الموسع للفعل، أو هو مستغنى عنه طبقا للافتراضات الأدنوية التي تبناها شومسكي (1995). إلا أن الأهم هو أن إدماج التطابق يتم مرتين: مرة لإشباع حاجة إعرابية (عن طريق ش)، ومرة لوسم مرتبة الموضوع بغاية الإسناد. فهذه الشروط التسويغية مستقلة عن مشكل إسقاط تط، أو عدم إسقاطه.

إلى يمينه)، ثم ينتقل ف إلى يمين ز (المركب). والنتيجة هي: ف-ش-ز. وهذا المركب ينتقل إلى تط، الذي يتضمن عد أساسا، فيكون الخرج هو ف-ش-ز-تط، أو ف-ش-تط (بإغفال ز). فالبنية الأصلية المفترضة تكون كالتالي:[20]

(17)

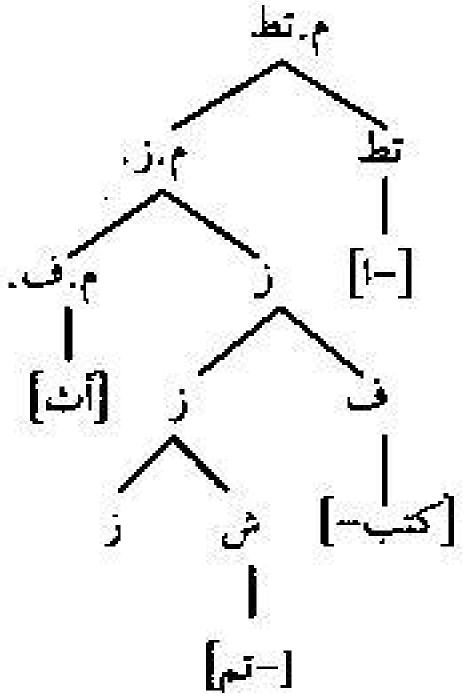

---

[20] افترضت أن تط تسقط كرأس وظيفي، وأن محتواها هو سمات الفاعل المدمجة. فإذا كانت تط لا تسقط في الجملة ليست إسقاطا موسعا للزمن)، فإنه يمكن أن نفترض أن العلامة التطابقية ملحقة إلى يسار ز، ويكون الخرج كما في (أ):

(أ) ز

وهناك تحليل ممكن أكثر تعقيدا، يعتمد افتراض كين Kayne (1994) أن الإلحاق إلى اليسار (باعتبار الخط العربي، أو إلى اليمين باعتبار الخط اللاتيني) غير متاح في النظرية. وعليه، يمكن افتراض نقلين إلى اليمين: (أ) نقل تط إلى يمين ز-ف-، ثم (ب) نقل ز-ف- إلى يمين تط. وحل من هذا النوع اقترحه رشاد Rechad (1993). وأما روفري (1994)، فيقترح أن الاتصال (إلى اليمين) يقع عبر إلحاق الرأس المعجمي إلى يمين الرأس الوظيفي الذي يتصل به الضمير. نترك هذا الإشكال للمزيد من البحث.

2.2. *إسباق الشخص (prefixing)*

جذوع الأفعال الماضية قد تكون هي الأصل، لأنها غير موسومة عادة بالنظر إلى حركتها الداخلية، بينما صيغة جذع الفعل الحال موسومة، ومن المعقول أن نفترض أنها مشتقة. فهناك أولا تناوب حركي ينقل جذع الماضي إلى جذع الحال (كما في [كتب] ← [كتب]).[21] ثم هناك موقعة للشخص كسابقة، في الموقع I للواصق. وبما أن الحال، خلافا للماضي، يتصرف بالنسبة للوجه (Mood)، فإنني أؤول هذا الموقع على أنه الموقع الذي يحقق فيه الوجه. وبما أن الوجه ينتقي شكلا خاصا للجذع، فإنني أفترض أن الوجه أعلى من الزمن (و/أو الجهة). وعليه، ينبغي أن ينتقل الشخص لفحص سمة الوجه (لأسباب إعرابية، دون شك)، مما ينتج عنه الرتبة المرغوب فيها داخل الكلمة. ومعلوم أن وج وش ينصهران كما يفعل ز وش. وعليه، نفترض علاقة بين ش وز في الماضي، وش ووج في الحال. ووجود هذه العلاقة تؤكدها معطيات النفي. فالنفي الرابطي، أي "ليس"، يتصرف تصرف الماضي، مع أن تأويله على الحال، كما في (18):[22]

(18) لستم مسؤولين

فهذا التصريف يفيد بأن المتصل ليس تحقيقا للزمن الماضي، وإنما الماضي صرفية مجردة. ويبدو لي أن رصدا ملائما لهذه المعطيات يفرض علينا أن نفترض أن التمييز بين صيغة الماضي وصيغة الحال في الأفعال ليس تمييزا زمنيا، وإنما هو تمييز وجهي، وأن الصيغة الموسومة بالنسبة للوجه هي صيغة الفعل الحال.

---

[21] هناك عدة نماذج للتناوب الحركي (apophony) في الأدبيات (انظر كتاب سيبويه، وكوريلوفيتش (1973) Kurylowicz، والسغروشني (1987) وكرسل ولوفنشتم (1994) Guerssel and Lowenstamm، من بين آخرين).

[22] انظر بنمامون (1992) بصدد ملاحظة مماثلة.

وبناء على هذا التصور، نجد أن هناك نمطا من اللواصق يحقق عندما يلحق فعل متصرف (ليس ذا وجه) أو نفي بالزمن، وينصهر الشخص مع ز. وهناك نمط ثان يحقق عندما يكون هناك وجه، ينصهر فيه الشخص. سأفترض (بعد الفاسي (1991–1993)) أن أدوات النفي تحمل سمة الزمن أو الوجه بصفة ملازمة. ومن جهة أخرى، فإن جذوع الأفعال المتصرفة تؤول على أساس أنها حال (أو أنها غير تامة imperfective) حين تكون مناوبة حركيا ويتحكم فيها الوجه، وإلا فهي ماضية/تامة (perfective).[23] يلمج ش في وج، مع الحال، والوجه إسقاط وظيفي أعلى من الزمن، وأسفل من تط. وحتى نصل إلى الترتيب المرغوب فيه (داخل الكلمة)، أي ش-ف-عد، فإن ف يدمج أولا في ز، ثم ف-ز في وج. ثم إن ش تلمج في وج، إلى يمينه، مما ينتج عنه: ش-ف-ز- وج (رأسه وج). وأخيرا، فإن المركب وج ينقل إلى يمين تط (الذي يتضمن العدد)، ليتم اشتقاق: ش-ف-تط. فهذه العمليات تنطبق في البنية (19):[24]

---

[23] من المعقول أن نفترض أن تناوب الحركات في جذع الفعل له دلالة جهية، كما افترض ذلك الفاسي (1991–1993). فإذا لم يكن للجذع محتوى جهي، فإنه ينتقل بالضرورة إلى ز، ليحصل على تأويل زمني. وأما إذا كان له تأويل جهي، فإن انتقاله غير ضروري. عندئذ يكون إسقاط الزمن غير ضروري، أو قد يسقط ويكون غير مخصص. انظر تحته.

[24] نفترض أن البناء يتم عبر الخطوات التالية:

(أ) ف يدمج في ز ←

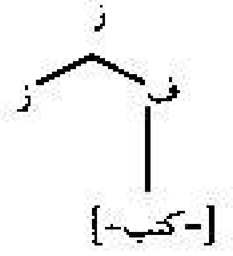

(ب) ف-ز يدمج في وج ←

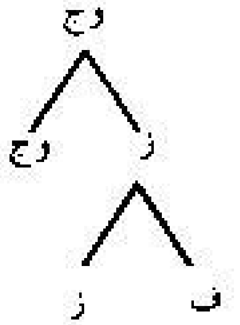

(19)

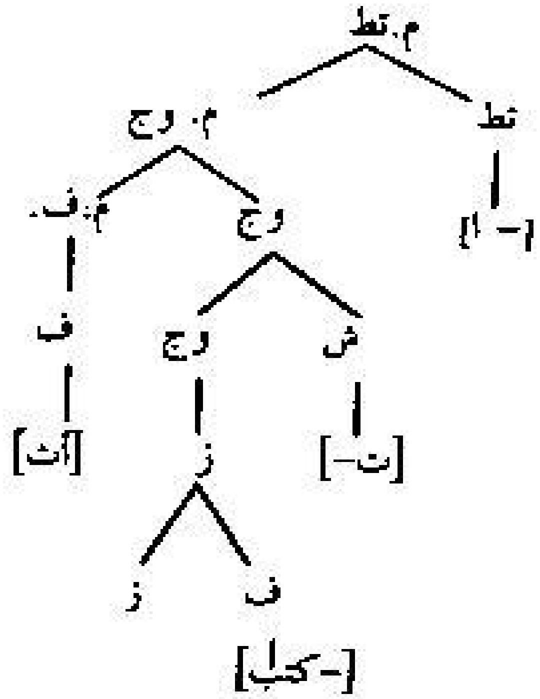
م.تط
م. وج
تط
م.ف.
وج
[– ا]
ف
وج
ش
[أث]
ز
[ت–]
ف
ز
[–كتب]

ج) يدمج الشخص في وج ←

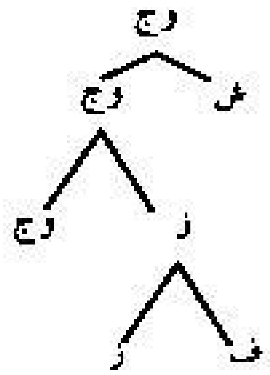
وج
وج
ش
وج
ز
ز
ف

د) أخيرا ينتقل المركب الوجهي إلى تط. وقد بسطت بعض الشيء الشجرة (19). وهناك إمكان آخر وهو أن ز المركب (أي ف–ز) تلحق إلى يسار وج (الذي يحتوي ش)، كما في (ه):

ه)

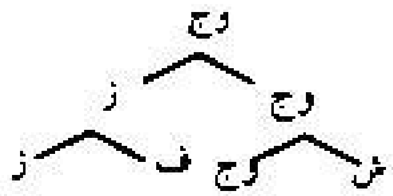
وج
ز
وج
ز
ف
وج
ش

فالإمكانان مفتوحان في هذه المرحلة من البحث.

فبناء على هذه الافتراضات، يمكن رصد نمطي التصريف في الفعل بطريقة ملائمة. هناك عدة مشاكل مازالت بحاجة إلى حلول، إلا أن المقاربة التركيبية للشطر تبدو أفضل من المقاربة الصرفية.[25]

---

[25] هناك إشكال مطروح يتعلق بمعرفة هل ز حمل يرأس إسقاطا زمنيا هو م.ز (TP)، كما عند زاكونا (1988) Zagona، أو هو ضمير أو عائد (anaphor)، كما عند برتي (1973) Partee وكيرون (1995) Guéron، وإنش (1987) Enç، والفاسي (1991–1993). فعلى افتراض أنه رأس ل م.ز، فإننا نتساءل هل ز يملأ بلاحقة مكونة من سمات (ز، وج، وجه (= جهة))، بنفس الطريقة التي يمعجم بها تط عبر التأليف بين ش، عد، وجن (جنس). فإذا كان هذا صحيحا، فالتساؤل هو: هل هناك سلمية للسمات (مثلا وج› ز› جه) يكون تمثيلها عبر هندسة شجرية للسمات، كما فعلنا بالنسبة للسمات الإحالية للتطابق. وإذا كان الجواب بالإيجاب، فيمكن حينئذ التساؤل عن التأليفات الممكنة (مثلا ز جه، بدون وجه، أوجه، الخ)، والتأويلات غير الممكنة (وج ز، بدون جهة، أو وج جه، بدون زمن، الخ). وبما أنه ليس هناك صرفيات محققة تدل كل قطعة منها على مقولة من هذه المقولات الزمنية، في استقلال عن السمات الإحالية ش، عد، جن، وبما أن هذه الأخيرة (أو على الأقل موقعتها، وخصوصا موقعة الشخص) ليست مستقلة تماما عن الدلالة الزمنية، فإننا نحتاج إلى ضبط كيفية ائتلاف الإمكانات، وتفاعل الزمن مع التطابق، الخ. هناك لاصقتان فقط للدلالة على هذه الائتلافات. فالزمن أو الوجه يأتلف مع الشخص في اللاصقة الأولى، والعدد والوجه يأتلفان في اللاصقة الثانية (على غرار ائتلاف الإعراب والنون في نسق الأسماء؛ انظر نوير (1992) لنظرة مماثلة.

3. نتائج إضافية

3. 1. *التطابق الفقير*

يتكرر في الأدبيات أن التطابق الفقير في الجمل الاسمية والجمل الفعلية كذلك لا يشمل إلا الجنس، بينما التطابق الغني يشمل العدد كذلك. وأما الشخص، فهو غير موجود في الجمل الاسمية، حتى حينما يكون التطابق غنيا.[26] وأما الشخص الموجود في الجمل مثل (2) إلى (4) أعلاه، فالسؤال المطروح هو: هل الشخص جزء من التطابق الغني أو الفقير، أو هو جزء من تطابق تصريف الأفعال (يتعارض مع التطابق غير الفعلي الموجود في الصفات، مثلا).[27]

فقد نفترض (تبعا لدمرداش (1989) Demirdache وروفري (1994) مثلا) أن التطابق الفقير للفعل المتصرف يتضمن تخصيصا للشخص (علاوة على تخصيص الجنس). وتبرير هذا الموقف ينبني على تشاكل صورة الفعل الذي يضم ضميرا، أو ما أسماه روفري بالصورة المركبة (synthetic form)، وصورة الفعل الذي لا يضم ضميرا، كما في (14)، أو ما يسميه روفري ب الصورة التحليلية (analytic form). فهذا الالتباس جعل روفري يقر بوجود الشخص حتى في الصورة الضعيفة، مادامت ترد مع الفاعل الصريح. إلا أن هذا التصور فيه نظر، لأنه لا توجد حالة صريحة لظهور شخص (مخصص)، دون ظهور العدد معه، أي حالة لتطابق فقير يمكن أن يؤول على الشخص

---

[26] انظر الفاسي (1984) و(1991–1993)، ومحمد (1987)، من بين آخرين. وعن العلاقة بين الغنى والقوة، انظر الفاسي (1993).

[27] الشخص ليس جزءا من التطابق الغني (بصفة مباشرة، على الأقل، كما سأوضح ذلك). ففي هذا المنظور، يبدو أن الفرق بين (14) و(15) لا يحدده الشخص، لأن التركيبين معا لا يتضمنان تخصيصا للشخص. لمزيد من التفصيل، انظر تحته.

وحده. فلو كان الأمر كذلك لكانت الجملة (20) سليمة البناء، مع أن الأمر ليس كذلك:

(20)* تكتب أنتم والأولاد

فهذا التركيب يتضمن مركبا عطفيا كفاعل، العضو الأول فيه ضمير مخاطب الجمع، والفعل يتطابق مع هذا العضو في الشخص، ولكن الجملة لاحنة، لأن التطابق متى كان مع الشخص كان مع العدد أيضا، كما هو مبين في الفاسي (1991-1993). وعموما، فإن الضمائر المعمول فيها تدمج في عاملها، كما يبين ذلك لحن (21 أ). وأما إذا كان هناك ضمير فإن التطابق يكون دائما تاما، كما هو الحال في (21 ب)، على أساس التأكيد:

(21) أ)* يكتب هم
ب) يكتبون هم (لا أخوهم)
ج) يكتبون

وأما إذا كان هناك ما يمنع الضمير أن يدمج في عامله، فإن الفعل لا يتطابق معه في الشخص، وإن كان يتطابق في الجنس، كما تبين التقابلات التالية:

(22) أ) لم يأت إلا هم
ب)* لم تأت إلا أنتم
(23) أ) ما أتت إلا مريم
ب) ما أتى إلا أنت
ج)* ما أتيت إلا أنت

وحتى نصل إلى رصد هذه الأحكام النحوية، نفترض أن دمج الضمير الفاعل يتضمن الشخص إلى جانب العدد (خلافا لروفري (1991، 1994) الذي يفترض أن الدمج محصور في العدد). وقيمة هذه السمة (المدمجة) هي التي تحدد قيمة سمة الشخص في الفعل. وعلاوة على هذا، فإن "اجتلاب العدد"

(أو التطابق المعمم) في (21 ج) شيء متنبأ به، إذا افترضنا وجود هندسة شجرية للسمات الإحالية، كما بينت أعلاه.[28]

ففي الأمثلة المحللة، افترضنا أن تخصيص الشخص هو خاصية خاصة بالفاعل، وليس للفعل تخصيص (ملازم) للشخص. وعوض ذلك، فإن الفعل له خانة توضع فيها لاصقة. فلاصقة [يـ] مثلا غير موسومة في الفعل الحال (اللاصقة 1)، وليس لها شخص ولا جنس. فإذا كان الأمر كذلك، أي أن اللاصقتين [يـ] و[ـــ] في (14) و(16) لا تحملان تخصيصا للسمات الإحالية للفاعل، فإن السمة الوحيدة التي يحملانها (أو يحققانها) هي سمة غير موسومة للوجه أو للزمن. وبناء عليه، فإن التطابق الفقير يبدو وكأنه لا يحمل أي تخصيص للسمات على الإطلاق. فكون التطابق الفقير لا يتضمن الشخص (أو الشخص والجنس) شيء تتنبأ به سلمية السمات المبنية في الشجرة (11). فإذا كانت سلامة لواصق السمات الإحالية مبنية على (11)، أو فروع منها (تم فكها، كما في (12) و(13))، فإنه لا توجد لواصق تخصص الشخص والجنس فقط؛ كما في (24)، لأنه لا توجد عملية يمكن أن تشتق هذه الشجرة من (11):

---

[28] من الممكن أن يكون لحن (21 أ)، الذي لا يسمح فيه بسلسلة محايدة غير مخصصة هي [يـ – ـــ]، راجعا إلى مبدأ التخصيص، الذي يمكن تمثله على أساس أنه يمكن من "الاعتراض الشمولي" (global blocking)، الذي ينطبق في التركيب والصرف في نفس الآن، ويمنع بالتالي ورود الصيغة "التحليلية" (analytic) الفاصلة للضمير عن العامل فيه، كما في (21 أ)، ويفرض الصيغة "المركبة" (synthetic) أو صيغة "المفردة" الواحدة، كما في (21 ج). انظر كروخ Kroch (1994) عن هذه النظرة بالنسبة للغات أخرى. وهناك إمكان آخر، وهو أن التطابق "الضموري" إجباري هنا لأن عناصر السلسلة التطابقية الضمورية تحمل (أو تطابق في) نفس السمات (ولكن هذا القيد لا ينطبق على السلاسل غير الضمورية).

(24)

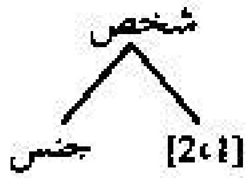

ونفس الشيء يصدق على وجود شخص (بدون عدد ولا جنس)، لأن عملية الفك يفترض أنها تعمل من أسفل إلى أعلى، لا العكس.[29]

فإذا صح هذا التحليل، فإن معالجة التصريف المنتهي (finiteness) يجب أن يفصل عن معالجة التطابق (ومصدره). فالتصريف المنتهي يحقق الوجه أو الزمن بموقعة لاصقة محايدة، عن طريق الإسباق (prefixing)، أو الإلحاق (suffixing)، وهذه اللاصقة التي يمكن أن تصهر فيها بعض السمات الإحالية للفاعل توجد في الموقع 1 للواصق.[30] ويكون محتوى التطابق الفقير هو الجنس (على الأكثر)، ومحتوى التطابق الغني العدد (إضافة إلى الجنس). وأما الشخص، فله وضع خاص، باعتبار أن مصدره الأساسي هو دمج (أو اتصال) الضمير. وهذا التحليل له نتيجة إيجابية، وهو أنه يتمشى وسلمية السمات التي اقترحنا، وهذه السلمية كافية تجريبيا. وعلاوة على هذا، يمكن أن نقدم رصدا كافيا لتنقلية الجنس.[31]

---

[29] يمكن تصور بناء الأشجار المعجمية للواصق على الطريقة التي تبنى بها الأشجار التركيبية في شومسكي (1995 أ)، عن طريق عملية "ضم" (Merge). فهذه العملية من المفروض أيضا أنها تطبق باحترام السلكية من أسفل إلى أعلى.

[30] هذا التصور مماثل لما هو موجود في النحو العربي القديم الذي يعتبر السوابق في الفعل الحال "حروف مضارعة"، وليست علامة للفاعل (انظر كتاب سيبويه).

[31] لاحظ أن استدلال روبرتي (1991) على وجود الشخص في الصيغ "التحليلية" للفعل بناء على الصيغ "التركيبية" جد ضعيف. فالنحاة القدامى، مثلا، كانوا على حق، حين فرقوا بين الضمير المتصل والضمير المستتر. ففي الثاني، لا توجد علامة الشخص (ولا العدد) في الفعل، وإنما هي علامات خفية (تقدم في ضم الخفي).

2.3. تنقلية الجنس

في الفقرات الفارطة، بينت أن ترتيب الشخص والعدد يتم عن طريق آليات تركيبية. فمن جهة، نجد أن موقع الزمن و/أو الوجه هو الموقع 1، والموقع 2 هو موقع تط، وهو أعلى من الزمن. ومن جهة أخرى، فإن رتبة الشخص في الموقع 1، والعدد في الموقع 2، ناتجة عن شروط التسويغ، وكذلك الشروط على التأليفات (لأن الشخص يصهر في الزمن أو الوجه لأسباب إعرابية، والعدد يصهر مع الحمل ز ـ ف ـ للإسناد).[32] فماذا إذن عن الجنس؟

خلافا للشخص أو العدد (اللذين يظهران في الموقع 1 أو الموقع 2 بصفة ثابتة)، فإن الجنس "يتنقل"، إذ يمكن أن يكون جزءا من اللاصقة 2، وقد يكون جزءا من اللاصقة 1. فلماذا هذه التنقلية؟ وما هي الحالات التي يظهر فيها الجنس في الموقع 1، ولماذا لا يظهر في هذا الموقع بصفة منتظمة؟ أظن أن الأجوبة يمكن أن نجد مصدرا لها في الطبيعة الفصلية (disjunctive) لبعض اللواصق، وخصوصا اللاصقة التي تدل إما على الشخص الثاني (المخاطب) أو على المؤنث. ففي الماضي وفي الحال، يمكن فصل الجنس عن الشخص، أو عن العدد. ونوع الفصل الذي يحدث ليس حرا. فالجنس يوجد عادة في الموقع 2 مع العدد، عندما يكون الشخص مخصصا (ومحتلا للموقع 1). وعندما يكون الشخص غير مخصص، فإن الجنس يوجد مفصولا عن العدد، ومحتلا للموقع الأول، بينما يحتل العدد الموقع الثاني، كعادته. فهذه المعطيات تطرح تساؤلين: (أ) لماذا لا يمكن أن يرد الجنس في

---

[32] هناك إمكان آخر لرصد هذا الترتيب، يقترب من أن يكون صرفيا (إن لم يكن كذلك تماما)، وهو التالي: بما أن الترتيب الهرمي للسمات في السلاسل هو نفسه الموجود في الشجرة (11)، فقد نتساءل هل (11) تنطبق على سلاسل الأشجار (التي تكون الكلمات)، كما تنطبق على الأشجار البسيطة. لن أجيب عن هذا التساؤل هنا.

الموقع 1 عندما يكون الشخص مخصصا؟ و(ب) ما هو مسوغ ظهور الجنس في الموقع 1 (عند غياب الشخص)؟ لنتأمل المثال التالي:

(25) تكتبان

فهذا المثال ملتبس، كما هو معلوم، بين قراءة المثنى المخاطب وقراءة المثنى الغائب المؤنث. فالتاء تلتبس بين قراءة المخاطب وقراءة المؤنث. إلا أنه ليس هناك تاء تكون للمخاطب المؤنث، لأن هذه الشجرة غير سليمة التكوين، كما بينت. وإذا كانت قراءة المثنى المخاطب عادية، فماذا عن قراءة المثنى المؤنث؟ لماذا يمكن أن يحتل التأنيث الموقع 1 في هذه الحالة، مع أنه يكون عادة مصهرا في العدد؟ أريد أن أفترض أن الجنس يظهر هناك لأنه يشترك مع الشخص في نفس اللاصقة. بل إن "المفردة" التي تدل على الشخص يمكن أيضا أن تدل على الجنس. فاللاصقة "فصلية" (disjunctive)، لها إما قيمة الشخص أو قيمة العدد. فإذا كانت الوحدات المعجمية (وضمنها اللواصق) يمكن أن تكون فصلية، فإن التاء تعامل على أساس أنها شخص، وإن كانت قيمتها جنس. فهذا ما يبدو مسوغا للتاء المؤنثة في موقع يختص به الشخص عادة. فعندما يدمج العدد في هذه البنى، يدمج بدون جنس (لأنه انفك عن الجنس)، لتلافي الحشو في السلاسل. ولا ينطبق التفكيك في حالة الشخص والجنس (معا)، نظرا إلى وجود السلمية، وعلى افتراض أن التفكيك له أثر احتلالي (بالنسبة للجزء الذي يقتطع من الشجرة). فإذا كان التحليل صحيحا، فإن تنقلية الجنس واحتلاله للموقع 1 يمكن تبريره بالفصلية (disjunctivity).[33]

---

[33] هذا المنظور يفترض نظرية ضمنية لتأويل العلائق بين العجر (أو فروعها) في الأخطوطات (graphs). فالأخطوطات (الشجرية) يفترض ضمنا أنها مبنية عبر سلسلة (concatenation) للعجر. إلا أنه من المعقول أن تدخل الوصل (conjunction) والفصل (disjunction) كعلائق واردة بين العجر التي تبني أخطوطات المداخل المعجمية، وإن كان هذا الاقتراح غير متداول. وإلا، يبقى الحل الوحيد هو وجود تشجيرات فصلية (disjunctive) تخرق المبادئ

3.3. *اللاشطر ومبادئ بناء سلاسل تط*

لنتفحص تصريف الفعل الحال بالنسبة للمتكلم كما في (26):

(26) أ) أكتب
ب) نكتب

فمن المعقول أن نفترض أن سابقة النون في (26 ب) مخصَّصة على أساس [1، جمع]، بينما الهمزة مخصصة على أساس أنها [1] فقط. وأما المفرد، فتأويله كذلك لغياب التخصيص. فإذا كان الأمر كذلك، وإذا كانت هاتان اللاصقتان تحتلان الموقع الأول، فما الذي يمنع العدد من احتلال الموقع الثاني، بل ما الذي يمنع التراكيب التالية؟:

(27) أ)* أكتبون
ب)* نكتبون

حتى نتمكن من إخراج هذه التصاريف، نحتاج إلى اللجوء إلى مبدأين ينطبقان على السلاسل التطابقية.

المبدأ الأول هو مبدأ التخصيص (Specificity)، كما يوظفه ه.م. (1993) وهالي (1996)، أي كمبدأ ينطبق على الملء المعجمي. فعندما يكون هناك عنصران معجميان يتنافسان بالنسبة للملإ، فإن العنصر الأكثر تخصيصا هو الذي ينتصر في المنافسة. وعليه، فإن النون تتفوق في المنافسة على الهمزة، ومن هنا لحن (27 أ). وأما (27 ب)، فرغم كونها لا تخرق مبدأ التخصيص، إلا أنها مع ذلك لاحنة. وحتى يتم إخراج هذا التركيب، نقترح مبدأ آخر هو مبدأ "اللاحشو" (Non-redundancy) ينطبق على السلاسل، ويمكن صياغته كالتالي:

(28) *اللاحشو*

المقترحة (كما اقترح ذلك فندرليش وفري (ن.م.)). إلا أن هذا الاقتراح، علاوة على ضعفه التجريبي، مخالف لما يجري بالفعل، كما بينت أعلاه.

في سلاسل السمات الإحالية، لا يمكن أن تكون سمة مخصصة أكثر من مرة. ففي (27 ب)، نجد أن النون وواو الجماعة كل واحدة منهما مخصصة بالنسبة للعدد، ومن هنا لحن التركيب.

4. خلاصة وخاتمة

في هذا البحث، قدمت فرشا تحليليا يمكن من معالجة الشطر وآثار اللاشطر، وموقعة اللواصق، وفصليتها وعدم اتصالها، وذلك باستعمال نظرية تركيبية توظف بعض أفكار وآليات الصرف الموزع، وهندسة السمات. وقد بينت أن موقعة اللاصقة والشطر يمكن رصدهما تركيبيا، وأن تنظيم وتراتب السمات يمكن اشتقاقه من هندسة شجرية للسمات. ثم إن لواصق التطابق تحدد طبقا لشجرة السمات، التي قد تنطبق عليها آلية التفكيك. والمفردات يفترض أنها أشجار جزئية أو تامة (بما في ذلك الأشجار الفصلية)، بينما الأشجار التركيبية أشجار تامة فقط. ولواصق التطابق ضمائر مدمجة، تفحص الإعراب والإسناد. وهي مدمجة في موقعين منفصلين، بحسب شروط التسويغ. والتخصيص الجزئي (الشخص فقط أو الجنس فقط) أو التخصيص الناقص (underspecification) ينتج عن الجمع بين التخصيص المعجمي للواصق ومبادئ عامة تنطبق على السلاسل التطابقية (من بينها مبدأ التخصيص ومبدأ اللاحشو).

الفصل الثالث

لاتناظر الصفات وتراكيب الملكية*

---

[*] قدمت هذه الورقة في صيغ مختلفة في المؤتمر الحادي العشر للسانيات العربية، الذي انعقد بجامعة إمري بأطلنطا (كجزء من المحاضرة التوجيهية التي ألقيتها هناك في مارس 1997)؛ وفي ورشة مؤتمر اللسانيات التوليدية العشرين (GLOW) الذي عقد بالرباط في أبريل 1997، وفي "المآدب اللسانية" بـ MIT (شتنبر 1997). وقد ظهرت صيغة إنجليزية من هذا البحث في *أبحاث لسانية*، المجلد2، العدد2 في دجنبر 1997.

1. تقديم

في هذا الفصل، أبحث في الخصائص الأساسية للصفات (التي توظف كنعوت)، وأستدل على أن بنيتها الأصلية هي مركب حَدّي مَشْطُور (Split/Fissioned DP)، تماثل هندسته بنى تراكيب الملكية (possession)، أو الإضافة.[1] فالتركيب الوصفي الناعت يتضمن إسقاطات حدية منفصلة (وإن كانت مرتبطة ببعضها بعضا)، تعلو سمات حدية مستقلة كذلك (وإن كانت مرتبطة ببعضها أيضا). وضمن هذه السمات التعريف والإعراب، على الخصوص. وهي سمات تتسبب في نقل الرؤوس أو المخصصات، أو تسوغ ظهورها. فتراكيب الصفات مثل تراكيب الملكية تتضمن مصدرين (على الأقل) لظهور الحد، ومصدرين للإعراب، ومصدرين للسمات الإحالية، تتفاعل فيما بينها، وتفرز سلوكات تركيبية تناوبية. فتمشيا مع ما جاء في شومسكي (1995أ وب)، أبين أن قوة سمة الحد هي التي تتسبب في نقل الاسم (– س) أو الصفة (– ص) إلى الحد (= حد). وهذا يوازي نقل المملوك ونقل

---

[1] عن تحليل بنية الإضافة في إطار الافتراض الحدي، انظر الفاسي (1990) و(1991–1993)، على الخصوص، وانظر المراجع المذكورة أسفله.

مركب الصفة أو المركب المالك إلى مخصص حد، في نظرية تتمثل النقل على أساس أنه عملية اجتذاب (Attract) كآخر ملاذ لإنقاذ البنية (last resort). وفي هذا التصور، يكون توارث التعريف بين المضاف إليه والمضاف في مجال المركب الحدي (م.حد) مبنيا على علاقة بين المخصص والرأس، وتصير البنية بنية حدية مشطورة، أحد رؤوسها الإعراب، كما هو الشأن عند بتنر وهيل (1996) Bittner and Hale، وكذلك لامونطاني وتريفس (1987) Lamontagne and Travis.[2] ومن جهة أخرى، أبين أن التراتب السلمي للصفات (التي تأتي بعد الاسم الموصوف)، وكذلك ترتيبها المعكوس (أو ترتيب المرآة) يمكن أن يرصد عبر افتراض أن الصفات تولد كمخصصات لإسقاطات وظيفية (كما في شنكوي (1993، 1996) Cinque)،[3] وأن هذه المخصصات تتموقع إلى يمين الرأس فقط (كما في كين (1994) Kayne)، ونقولها لا تكون إلا إلى اليمين كذلك. وهذه النقول تحدث في بنى الملكية عبر الاجتذاب، بسبب وجود سمة في الحد.

فالصفات، مثل الأسماء، لها إذن مصدر حدي، والمركب الحدي الذي تقع فيه له بنية حدية مشطورة. وفي بناها السطحية، توظف الصفات نفس الآليات التي توظف لاشتقاق بنى الملكية.[4] فعندما ترد الصفات قبل الموصوف،

---

[2] في بتنر وهيل (ن.م)، تحقق سمات الإعراب والتعريف في رأسين تركيبيين مستقلين (هما K إع أو إعراب، وD، حد). وسأفترض أن كلا الرأسين حد (D). وهناك أعمال افترضت وجود شطر مماثل، بصفة مباشرة، أو غير مباشرة (انظر هولمبرك (1993) Homlberg وكيوستي (1995) Giusti، مثلا).

[3] يستدل شنكوي (1993) على أن الصفة مخصص، وليس رأسا. إلا أننا سنرى أن العربية تستغل الإمكانين.

[4] عن المقولات المشطورة في التركيب، انظر الفاسي (1996) ومكگينس (1995) McGinnis. وعن نظرة مغايرة للشطر والنقل، انظر ناش وروفري (1997) Nash and Rouveret.

تتصرف مثل الأسماء المملوكة (أو المضافة)، لأنها (أ) رؤوس، وتظهر في بداية المركب الحدي، و(ب) تفتقد إلى أداة تعريف، بل ترث التعريف من الاسم المضاف إليها، و(ج) تتلقى الإعراب الذي يسند إلى المركب الحدي بأكمله، بينما الرأس الاسمي يتلقى إعراب الجر (مثل أي مالك عادي). وعندما تكون الصفات بعد الاسم الموصوف، تكون الصفات (أ) مركبات و(ب) تحمل أداة للتعريف، و(ج) تتنقل من موقعها الأساسي، و"تتنافس" مع الأسماء المالكة للحصول علي التعريف والإعراب. فهذه الخصائص وغيرها، وخصوصا كون الصفات البَعْدِيَّة ترد في ترتيب مرآة (أو ترتيب معكوس)، مقارنةً مع ما يحدث في لغات أخرى مثل الجُرمانية والرومانية، لا يمكن معالجتها بصفة كافية إلا إذا وحدنا بنية الصفة وبنية الملكية. وحين نتبنى بنية حدية مشطورة، تُطْرَح تساؤلات عديدة من ضمنها: (أ) تحديد طبيعة السمات التي تُكَوِّنُ محتوى الحد، و(ب) كيف تتوزع هذه السمات في البنية الشجرية، و(ج) كيف تولد الصفات المتعددة (للموصوف الواحد)، أهي مخصصات متعددة لنفس الرأس أم هي لرؤوس وظيفية متباينة؟ سأبين لماذا نحتاج إلى رؤوس متعددة، حتى تكون محطات لرُزَمِ سمات متباينة، لها دور أساسي في تنوع الرتبة.[5]

البحث منظم بالشكل التالي: في الفقرة 2، أقدم استدلالا أوليا لتبرير الحاجة إلى هندسة حدية مشطورة، بناء على خصائص البنى الإضافية؛ في الفقرة 3، أقوم بوصف موجز للخصائص التركيبية الأساسية للصفات، وتناوبات توزيعها، مستدلا على وجود صفات قَبْلِيَّة (سابقة للموصوف) تتصرف مثل الاسم الذي يتصدر بنى الإضافة؛ في الفقرة 4، أتفحص بنى الصفات البعدية، وأبين كيف أنها توازي بنى الملكية. وفي الفقرة 5، أناقش تحاليل منافسة لتوارث التعريف، وإسناد إعراب الجر، والتوزيع التكاملي بين وجود أداة التعريف وإسناد الجر. وأنهي الفقرة بالنظر في نتائج اعتبار أداة التعريف حدا حُمْلِيًا.

---

[5] عن المخصصات المتعددة، انظر شومسكي (1995 ب).

2. الإضافة وتوارث التعريف

في هذه الفقرة، أقدم تصورا جديدا لبنى الملكية، التي تعرف في الأدبيات التقليدية بالمركبات الإضافية. وسيأخذ التحليل بعين الاعتبار عددا من خصائص هذا التركيب، وضمنها:

أ) أن المركب يتصدره إسم عار
ب) أن هذا الاسم يحمل الإعرابَ المسند للمركب بأتمه
ج) أن هذا المالك يكون في موقع بعد س (المملوك)، وقبل الصفات الناعتة
د) أن المالك مجرور
و) أن الرأس الاسمي (المضاف) لا يحمل أداة التعريف (رغم أنه يؤول على أنه معرف عادة، عندما يكون المضاف إليه معرفا).
ز) أن الرأس الاسمي يؤول (عادة) على أساس أنه معرفة أو نكرة، بناء على قيمة سمة التعريف في المركب المالك (المضاف إليه).

فهذه الخصائص ممثلة في التركيب التالي:

(1) احترقت دارُ الرجلِ الواسعة

وقد اتفقت التحاليل السابقة للمركب الإضافي في العربية والعبرية والبربرية على أن اشتقاق هذا التركيب يتطلب صعود س إلى حد، وموقعة (أو صعود) المالك في مكان أعلى من مكان الصفة.[6] وهكذا، فإن تركيبا مثل (1) سيشتق عبر بنية مثل(2)، يصعد فيها س إلى حد، ويتموقع فيها المالك في مكان أعلى من مكان الصفة:[7]

---

[6] عن هذه التحاليل، انظر الفاسي (1987، 1991-1993) وريتر Ritter (1987، 1991)، وأوحلا (1988، 1994)، ومحمد (1988)، وسيلوني Siloni (1994)، وبورر Borer (1994)، ولنكوردي Longobardi (1994، 1996).

[7] استعمل هنا م.س. كإسقاط فضْلَةٍ تحت الحد، للتبسيط، مع أن الإسقاط الفعلي من الأرجح أن يكون وظيفيا، إما م.تط.، أو م.ما (مركب مالك PossP). انظر المراجع في الهامش (6).

(2)

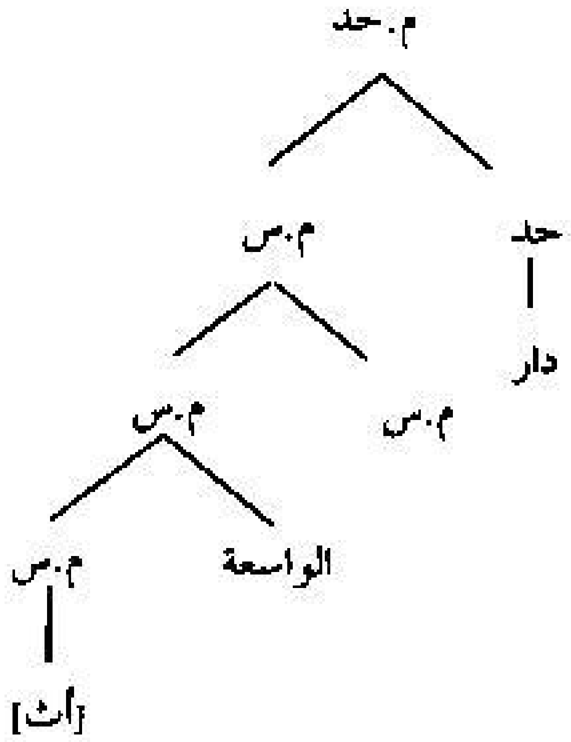

إلا أن هناك خلافات عديدة بين اللغويين في معالجة إشكالات أخرى، ضمنها ما يلي:

ح) كيف نصل إلى توارث التعريف (كما هو موصوف في (ز) أعلاه)؟
ط) كيف يمكن رصد القيد المذكور في (و)؟
ي) ما هو المكان الذي يَحُطُّ فيه س، بعد صعوده؟
ص) ما هو المبرر الفعلي لصعود س؟
ع) كيف يُسْنَدُ (أو يُفحَصُ) الجر؟
ف) هل هناك علاقة بين إسناد الجر وصعود س إلى حد، وما هي طبيعة هذه العلاقة؟

1.2. توارث التعريف وقوة السمة

لنفرض أن المالك في (1) صعد (من موقع وُلِّدَ فيه أولا) إلى مخصص رأس وظيفي، وأن س قد صعد كذلك، تمشيا مع ما تفترضه عدد من التحاليل.[8] فإذا كان المالك في مخصص حد، وكان الرأس الحدي (الفارغ) ليس له سمة تعريفية مخصصة، فإن س المتنقل يرث سمة تعريفية (أو قيمة لهذه السمة) في علاقة تشجيرية هي علاقة مخصص ـــ رأس. وبناء عليه، فإن توارث التعريف يتم (بصفة طبيعية) في مجال المركب الحدي. وصعود المالك إلى مخصص حد ضروري، حتى يتم فحص سمة التعريف في حد. وهي سمة يمكن أن تُنعت بأنها "قوية" طبقا لما ورد في شومسكي (1995ب) من أن السمات القوية وحدها هي التي تتسبب في النقل إليها، عبر الاجتذاب.

لاحظ أنه إذا كان المالك في (1) في مخصص حد، فإن س لا يمكن أن يكون في حد، إذا جارينا الافتراضات المعهودة. فالتحاليل التي افترضت وجود س في حد افترضت أيضا أن المالك يوجد في مخصص تط (وهو إسقاط وظيفي أسفل من م.حد، وأعلى من م.س). وبناء على هذا، فإن توارث التعريف يقع في مجال تط. إلا أن نسبة التوارث التعريفي إلى هذا المجال لا يبدو مبررا.[9]

---

[8] من المعقول أن نفترض أن توليد المالك لا يسوغ إلا في مخصص إسقاط وظيفي (قد يكون هو م.ما، كما في الفاسي (1991–1993)). فإذا كانت بعض الصفات "العليا" (أي التي توجد في أعالي التشجير)، مثل الصفات الموجِّهية (modal) مولدة أعلى من المالك، فإن موقعة المالك قبلها (كما في (1)) يمكن أن يعتبر دليلا على أن المالك قد صعد من مكانه الأصلي (انظر تحته).

[9] انظر سيلوني ولنكيردي (ن.م.) بالنسبة لهذا الاقتراح. ويفترض هذا الأخير أن توارث التعريف يقع في مجال تط، وإن كان فحص التعريف يكون في حد. وأما بورر (ن.م.)، فهي تفترض

فإذا كان توارث التعريف (Def inheritance) وفحصه (Def checking) يقعان معا في مجال المركب الحدي، يبقى أن ننظر في طبيعة الرأس الذي يستهدفه س، عند صعوده. فأحد الإمكانات هو أن س يصعد إلى إع (إعراب)، إذا كان الإعراب رأسا تركيبيا وظيفيا، كما عند بتنر وهيل (ن.م.)، مثلا. وهناك إمكان آخر، سأعمل على استكشاف كفايته، وهو أن س يصعد (أيضا) إلى حد، أي أن هناك رأسا ثانيا معنونا بحد، ولكنه يتضمن سمة مغايرة لسمة التعريف التي يتضمنها الرأس الحدي الأول. وهذه السمة هي التي تجتذب س للصعود إلى حد$_2$.[10] فعلى افتراض أن حد له قطعتان، أو أنه مشطور مقوليا، تكون بنية تركيب مثل (1) هي (3)، في تقريب أولي:[11]

(3)

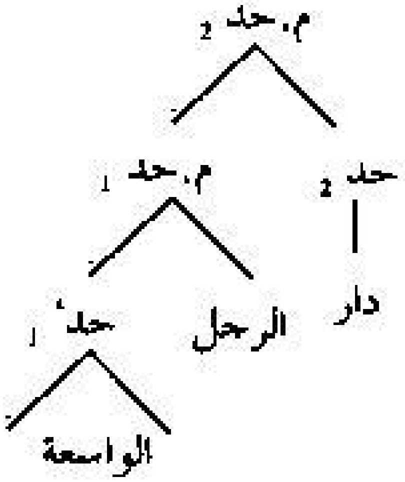

ففي هذه الشجيرة، نجد س قد صعد إلى حد$_2$، والمالك إلى مخصص حد$_1$. ويقوم المالك في مخصص حد$_1$ بنشر تعريفه على حد'$_1$، الذي يحتوي الرأس

آلية لتسرب السمات للتأكد من التوافق في التعريف. عن عدم كفاية هذه الاقتراحات، انظر الفقرة 4 تحته.

[10] هذه السمة قد تكونُ الإعرابَ، على الرغم من أن المقولة هي حد. انظر تحته.

[11] هذه البنية ستدقق عناصرها بتفصيل أسفله.

الاسمي *دار*، قبل أن يصعد إلى حد، ناقلا معه هذه السمة، التي تصير منظورة بالنسبة لعملية التطابق في التعريف.

فإذا كان حد مزودا بسمة تعريف قوية، فإنها تفحص إما عبر تحقيقها في شكل أداة تعريف، أو عبر اجتذاب مركب اسمي مالك إلى مخصص حد.[12] والإمكانات معا موجودان في اللغة العربية. إلا أن تحقيق السمة في صورة أداة تعريف يتنافى ووجود مركب مالك في مخصص حد، لأن النقل حينئذ يصير غير مبرر. فالتوزيع التكاملي بين أداة التعريف والمالك (أو المضاف إليه)، أي الخاصية (و) أعلاه، يمكن إرجاعه إلى عدم توفر مصدر اشتقاقي لبنية ملكية تتضمن الأداة والمالك في نفس الوقت، أي ما هو ممثل في التركيب اللاحن (4):[13]

(4)* احترقت الدارُ الرّجلِ

---

[12] أجاري هنا بعض أفكار هلمبرك وسندشروم (1996 = ه.س) Holmberg and Sandstrom، دلزينك (1993) Delsing، وهلمبرك (1993). ف ه.س. يفترضان مبدأ الفحص التالي:

(أ) يتم فحص سمة قوية لمقولة وظيفية وظ إذا ألحقت مقولة صوتية مشروعة تتضمن سمة موافقة إلى وظ، أو وضعت هذه المقولة في مخصص وظ.

[13] ما يخرجه التحليل، في الواقع، هو توارد أداة التعريف (في حد) والمالك في مخصص حد. ويبقى إخراج آخر هو: موقعة المالك في مخصص مقولة وظيفية سفلى (قد تكون تط أو مـا)، وأداة التعريف في حد. فهذا الإمكان يبدو محققا في بنى إضافة الصفات (إضافة لفظية)، كما سأبين أسفله. وهو إمكان متاح كذلك في الاسلندية (انظر ه.س.(٥.م.)). وانظر الفقرة ٤ التي نلغي فيها هذا الإمكان.

2.2. نقل س إلى حد$_2$ والإعراب القوي

فإذا صحّ أن س تنتقل إلى حد$_2$، ينبغي أن نبحث في العلة وراء هذا النقل. التحاليل الحالية تعلل النقل بتخصيص سمة التعريف الموجودة في حد$_2$.[14] إلا أن حد قد لا تكون له سمة تعريف (مخصَّصة)، وس ليس له سمة من هذا النوع كذلك. وعليه، فلا مبرر للنقل بناء على هذا التخصيص. والإمكان الذي يبدو معقولا هو أن نقل س إلى حد$_2$ يتم لأسباب إعرابية.

بناء على فكرة دافع عنها ه.س. (ن.م.)،[15] لنفرض أن حد له سمة إعرابية قد تكون قوية أو ضعيفة، وأن القوة يمكن توظيفها ليس فقط في البنية الداخلية للجملة، ولكن أيضا في البنية الداخلية للمركبات الاسمية أو الحدية. فإذا كان حد العربي له سمة إعرابية قوية، تجذب س الذي يحمل إعرابا، فإن س ينتقل إلى حد$_2$ (عبر حد$_1$) ويتم فحص إعراب حد$_2$ بالنظر إلى إعراب س.[16] فلو كان نقل س إلى حد مبررا بفحص تعريف حد$_2$، لكان نقل المالك إلى

---

[14] الطبيعة اللاصقية للحد وكذلك محتوى سمة التعريف اتخذا مبررين للنقل (انظر الفاسي (1987)، ريتر (1987)، محمد (1988)، وأوحلا (1988)). أما لنكوردي (1996)، فيبرر هذا بقوة سمات الاسم في حد.

[15] ه.س.(ن.م.) يعارضان اللغات الاسكندنافية التي لها بنى س–مالك (مثل الايسلندية) بلغات ليس لها هذه البنى (مثل النرويجية وعامة اللغات الاسكندنافية)، ويعزوان هذا التنوع إلى قوة (أو ضعف) إع في حد. وهما يناقشان أيضا مشكل تركيب س–تعريف–مالك، ويفترضان أن هذا التنوع (الذي يعزوانه إلى قوة التعريف في حد) وسيط "صغير" (minor) وفي تصورهما أن التعريف والإعراب ينصهران تحت مقولة ذات قطعة واحدة هي حد، بينما في منظوري أن هناك سمتين محققتين في قطعتين مقوليتين منفصلتين.

[16] قوة السمة الإعرابية في حد تقترن "بغنى" الإعراب في س (الذي يجتذبه حد)، وغياب أداة تعريف مستقلة (عن الإسم). انظر في صدد هذه المسائل ه.س. (ن.م.) وكيوسني (ن.م.).

مخصص حد، غير مبرر. فهذا يدل على أن نقل س يبرره الإعراب أساسا، لا التعريف. وهناك اعتبارات أخرى تبين أن س ينتقل إلى حد لأسباب ليست هي فحص التعريف.

1.3. البنى الإضافية ونقل س

التعريف يرتبط بمفهومين متميزين: الأول يتعلق بالإحالة الفردية أو الوحيدة (individual or unique reference)، والثاني بالمعهودية (familiarity).[17] يمكن أن نلاحظ (بعد هلمبرك (1993) بالنسبة للغات أخرى) أن البنى الإضافية العربية التي لا تتضمن صفات ناعتة لا تقتضي بالضرورة إحالة فردية. فهي تستعمل كحمول، كما في (5) و(6):

(5) أ) هذا أخي

ب) هذا بيت الرجل

(6) أ) هذا أخي وهذا (أيضا) أخي

ب) هذا بيت الرجل وهذا (أيضا) بيت الرجل

فاستعمال المركب الإضافي كحمل في (5) يوحي بأن الإسقاط الاسمي هناك ليس مركبا حديا مُشْبَعاً أو مغلقا، إذا افترضنا أن الإسناد يتطلب وجود مكون مفتوح (كما عند هكنبتم (1985) Higginbotham، وروثشتين (1983) Rothstein). ومن جهة أخرى، فإن سلامة بنى مثل (6) توحي بأن الإحالة الفردية غير متوفرة بالضرورة في المركبات الإضافية. وبناء عليه، يمكن تأويل سلامة (6) كما يلي. يمكن أن يكون الرأس الاسمي هناك غير معرف (على افتراض أن التعريف يقتضي الإحالة الفردية)، مما يعني أن المالك لم يصعد إلى مخصص حد (وإلا لتم توارث التعريف)، بل هو في مخصص إسقاط وظيفي أسفل (قد يكون مخصص المالك، كما في الفاسي (1991-1993)).

---

[17] انظر هيم (1981) Heime ورونو (1996) Renaud، من بين آخرين.

وإذا كان س قد انتقل إلى حد في (5)، مع أنه ليس معرفا، وإذا كان س في حد أيضا في (1)، ولو أنه معرف، فمعنى هذا أن المالك في البنيتين لا يمكن أن يكون في نفس المخصص، بل إن س أيضا لا يمكن أن يكون في نفس الموقع. فإذا كان س في (1) في حد$_2$، والمالك في مخصص حد$_1$، كما بينت أعلاه، فإن الإسقاط الحدي يكون موضوعا مشبعا.[18] وإذا كان س في (5) في حد$_1$ (أسفل من حد$_2$)، فإن طبيعته المفتوحة تتماشى مع كون صعود المالك والإحالة الفردية لا يتمان هنا. وبعبارة أخرى، فإن المركبات الإسمية المحمول أو غير المعرفة تكون لها بنية أخف من بنية المركبات الإسمية الموضوعات. وتنفيذ هذا التمييز يتم عبر اعتبار المحمول (النكرات) من مستوى م.حد$_1$، والموضوعات من مستوى م.حد$_2$.

وتتصرف الصفات المحمول تصرف الإضافة في (5). فالصفات تنتقل إلى موقع أعلى من مواقع الظروف (التي تنعتها)، أو موقع فاعلها، كما في (7):

(7) ظننت الرجل طويل القامة جدا

ففي (7)، تنتقل الصفة (غير المعرفة) إلى حد، لفحص سمات التعريف والإعراب، من موقعها الأصلي وهو رأس المركب الصفّي.[19] ويتلقى المركب الصفي بأتمه إعراب النصب، بينما يتلقى فاعلها الجر. والصفة غير معرفة، لأنها لا ترث التعريف من فضلتها. فلو كانت معرفة لظهرت الأداة عليها كما في (8):

(8) رأيت الرجل الطويل القامة

ومع الصفات الحملية، لا يقع توارث تعريف كذلك، لأن المركب الحدي المالك (فيها) لا يصل إلى مخصص الحد (أو مخصص حد$_1$ بصفة أدق).

---

[18] يتم الإشباع عبر صعود المالك، وتنشيط سمة التعريف، كما هو مبين في الفقرة 3.

[19] افترض أن الصفات لا تختلف عن الأسماء في تلقي الإعراب والتعريف، وهي أيضا مركبات حدية (انظر الفقرتين 3 و4).

ساعود إلى بنى هذه الصفات في الفقرات الموالية، لأبين أن الصفة الناعتة تتموقع في مخصص حد$_1$، بينما الاسم المنعوت يقع في مخصص حد$_2$.

تلخيصا لما سبق، يمكن أن نقول إن بنى الملكية (الإضافية) تتضمن إسقاطين حديين منشطرين (على الأقل)، وأن تأويلها يختلف بحسب الموقع السطحي للاسم الرأس وللمركب المالك. وفي الفقرات الموالية، سأستغل هذه الأفكار لتوضيح البنية الداخلية للتراكيب التي تحتوي صفات ناعتة.

2. الصفات

رغم أن الصفات تبدو وكأنها تتموقع دائما بعد الاسم الموصوف، ورغم أن تسلسل الصفات يخضع لترتيب معكوس لما يوجد عليه في اللغات التي توجد فيها الصفة قبل الموصوف (لغات ص ـــ س)، يمكن أن نبرهن على أن العربية لغة من نمط ص ـــ س، كما أنها لغة من نمط ظرف ـ ف.[20] وهذا التنميط يدعمه: (أ) توزيع المكونات التي تسبق الاسم (مثل العدد والسور والإشارة)، وهي تخضع لقيود رتبية كلية و(ب) وجود صفات قبل الاسم. ورغم أن الطبقات التوزيعية للصفات تستعمل استراتيجيات متباينة لإشباع الإعراب والتعريف (على الخصوص)، سأستدل على أنها تشتق عبر بنية "ملكية"، أو بنية مركب حدي مشطور، وأن الفروق السطحية بين هذه البنيات تعود إلى استعمالات مختلفة لنفس الآليات والاستراتيجيات التي تستعمل في اشتقاق البنى الاسمية.

---

[20] لقد بينت هناك أن الصفة الناعتة توجد في م حد$_1$ (التي يجب أن تحمل سمة تعريف محققة)، في حين أن الإسم المنعوت يوجد في م حد$_2$.

1.2. تسلسل الصفات البعدية

لقد بين عدد من اللغويين أن ترتيب طبقات الصفات المتسلسلة هو (نسبيا) نفس الترتيب في مختلف اللغات. فهناك قيود على هذا الترتيب ترد في المركبات الاسمية الدالة على الذوات، كما في (9)، أو في المركبات الأحداث، كما في (10):[21]

(9) الأسماء الذوات:

تقييم > حجم > شكل > لون > جنسية (أو مصدر)

(10) الاسماء الأحداث:

وجْهَة > تقييم > كيف > محور

فَهذه الرتب تحترمها عادة طبقات الصفات ("المباشرة") في اللغات من نمط ص ـــ س (الصرْف) كاللغات الجرمانية، أو اللغات من نمط ص ـــ س (غير الصرف)، كما هو الحال في اللغات الرومانية (Romance).[22] والمرآة المعكوسة لهذا الترتيب (أي س ـــ ص) توجد في لغات مثل الأندونسية والتيلندية.

---

[21] أوضحت في مكان آخر أن العربية لغة من نمط ظرف-ف، وأن الظروف مخصصات لإسقاطات وظيفية موسعة للأفعال (انظر الفاسي الفهري (1997 أ وب)).

[22] انظر، مثلا، قيود الرتب الصفية عند سبروت وشيه (1990) المقدمة في (أ)، بناء على أفكار مستوحاة من بلومفيلد (1933) Bloomfield، وورف (1945) Whorf، وكويرك وآخرين (1972) Quirk et al.، والإحالات الأخرى المذكورة هناك:

(أ) إن القيود على ترتيب النعوت الصفية المتعددة يتم الحصول عليها إذا كانت الصفات المعنية نعوتا مباشرة مرتبة سلميا.

يستدل شنكوي (ن.م.) على أن اللغات الرومانية من نمط ص—س، وإن كانت الصفات فيها بعدية (في السطح). وتمثل التراكيب الموالية ترتيب الصفات في الجرمانية والرومانية:[23]

(11) أ) a beautiful big (round) red ball
ب) un joli gros ballon (rond) rouge
كرة حمراء (مستديرة) كبيرة جميلة
(12) أ) la sola grande invasione italiane dell'Albania
الهجوم الإيطالي الكبير الوحيد على ألبانيا
ب) la probabile goffa reazione immediata alla tua lettera
رد الفعل الفوري الأخرق المحتمل على رسالتك

وتظهر الصفات العربية عادة في موقع بعد الموصوف، وهي تحترم القيود السُّلْسَلية والهرمية المذكورة أعلاه، وإن كان ترتيبها معكوسا بالنسبة لترتيب الجرمانية أو الرومانية. فالأمثلة (13)–(14) توضح هذا الترتيب بالنسبة للمركبات الذوات:

(13) أ) الكرة الكبيرة الجميلة
ب) شاي صيني أخضر جيد
ج) ؟؟ شاي جيد صيني (أخضر)
(14) أ) الكتاب الأخضر الصغير
ب) ؟؟ الكتاب الصغير الأخضر

وتمثل التراكيب (15) و(16) للترتيب في المركبات الأحداث:

(15) أ) الهجوم الأمريكي الوحشي البليد المحتمل
ب) ؟؟ الهجوم الوحشي الأمريكي
(16) أ) الانتقاد الأمريكي الشديد للمقاومة
ب) ؟؟ الانتقاد المحتمل الأمريكي للمقاومة

---

[23] هذه الرتب موجودة في السلتية، كما يبرهن على ذلك روفري (1994) بالنسبة للولش.

لاحظ أن الترتيب المقلوب في الأمثلة (ب) ليس مقبولا بنفس التأويل. فالترتيب الأول يكون للصفات "المنسوبة" (attributive)، أو المقيدة (restrictive)، بينما الترتيب الآخر يقترن بقراءة "حملية" (predicative) أو غير مقيدة (أو غير مباشرة). (ورغم) أن الصفات العربية تظهر عادة بعد الموصوف، فإنها تؤول على أساس أنها منسوبة أو مقيدة، وهي تحترم ترتيبا سلميا معكوسا، بخلاف الصفات الحملية أو غير المقيدة التي لا تحترم هذا الترتيب. وكون هذه الصفات البعدية ليست حملية (بالضرورة) تدعمه موقعة المركب الاسمي المالك (بالنسبة لموقع الصفة)، وكذلك موقعة صفات لا تكون إلا مقيدة (أو منسوبة).[24]

2.2. سمات أخرى للصفات المنسوبة

لننظر أولا إلى موقع الصفات بالنسبة للمالك وللفضلة. فالصفات المنسوبة تتموقع بعد المالك وقبل الفضلة (في المركبات الإضافية). ومن جهة أخرى، فإن الصفات الحملية أو غير المقيدة توجد بعد المالك والفضلة. لنتأمل الأزواج التالية:

(17) أ) محاربة الحكومة المنتظرة للارتشاء
(ب) ؟؟ محاربة الحكومة للارتشاء المنتظرة
(18) أ) الهجوم الشديد لأمريكا على المقاومة
(ب)* الهجوم لأمريكا على المقاومة الشديد

فنقط الاستفهام في (17 ب) تدلّ على أن التركيب لا يمكن أن يوول إلا على أساس أنه حملي (أو غير مقيد)، بينما لحن (17 ب) يدلّ على أن الصفة المنسوبة لا يمكن أن تظهر بعد الفضلة. فإذا افترضنا صعود س وصعود

---

[2] النعت غير المباشر أو الحملي أو غير المقيد لا يحترم هذا الترتيب، كما سنرى.

المالك لرصد هذه التقابلات، فإن هذه الآليات تستعمل في بنية الصفات المنسوبة، ولا تستعمل مع الصفات الحملية.[25]

ولننظر الآن إلى النموذج الأمثل للصفات المنسوبة مثل تلك التي توجد في (19):

(19) أ) The alleged murderer

ب) The former president

ج) The White House

فمن المعروف أن هذه الصفات لا يمكن استعمالها حمليا، فلا نقول: *The murderer is alleged، الخ. فما يقابل هذه الصفات في العربية لا يستعمل حمليا كذلك، ومع ذلك، فهو لا يرد إلا بعديا:

(20) أ) القاتل المزعوم

ب) الرئيس السابق

ج) الخميس القارط

ذ) البيت الأبيض

(21) أ)* الرئيس سابق

ب)* الخميس قارط

فهذه الملاحظات تبين بوضوح أن الموقعة بعد الاسم ليست خاصية للصفات الحملية. ورغم أن الصفات المنسوبة تظهر في مواقع بعد الاسم بصفة (شبه) مطردة، فهي مع ذلك تتميز عن الصفات الحملية بأنها تراعي ترتيبا هرميا

---

[25] يعدّ سيروت وشيه (1988) الصفات البعدية العربية نعوتا غير مباشرة، ويفترضان أن هذه الصفات لا تخضع للقيود التي وضعاها على الرتبة. لكن هذا الوصف غير صحيح. فالمتكلم المعتمد عندهما يزعم أن ليس هناك رتبة أساسية في ترتيب الصفات البعدية خلافا للواقع. وبالإضافة إلى ذلك، فهما يؤولان موقعة المالك وظهور أداتي تعريف منفصلتين في الأسما. والصفات مؤشرا على وجود نعت غير مباشر. إلا أن هذا التأويل غير صحيح .

معكوسا. وكما سأبين، فإن هذا الترتيب الصارم سمة من سمات النعوت السابقة للأسماء.

3.2. الترتيب القبلي

موقعة الأعداد في المركبات الحدية تبين كذلك أن الرتبة الداخلية تحترم هرمية صارمة. فحين تظهر الأعداد قبل الاسماء المعدودة، فإن العدّ الترتيبي يسبق العد الرقمي، كما في (22):

(22) أ) أول خمس محاضرات
ب)* خمس أول محاضرات

وحين يقع المزج بين مكونات قبلية ومكونات بعدية، فإن "الفضاء" القبلي يراعي ترتيب السلمية، بينما الفضاء البعدي يراعي صورتها المعكوسة:

(23) أول خمس صحف فرنسية مشهورة
(24) ثالث هجوم أمريكي محتمل على السودان

وليست الأعداد إلا مثالا للحدود القبلية أو النعوت التي تراعي السلمية مباشرة. فالأسوار وأسماء الإشارة تمثل نماذج أخرى معروفة:

(25) كل هذا الكلام
(26) كل ثلاثة رجال

ففي هذه التراكيب، تظهر الأسوار وأسماء الإشارة قبليا، ويكون الترتيب الاعتيادي السابق للاسم كما يلي:

(27) سور > إشارة > عد ترتيبي > عد رقمي > صفة > اسم

إلا أن هذه النعوت القبلية تظهر أيضا بعد الاسم الموصوف، وحينئذ تحترم ترتيبا مرآتيا. فحين ترد الأعداد بعد المعدود، مثلا، فإن الأعداد الترتيبية ترد بعد الأعداد الرقمية:

(28) أ) المحاضرات الخمس الأولى
ب) ؟؟ المحاضرات الأولى الخمس

وعلاوة على هذا، فإن طبقات الصفات المذكورة في (8) و(9) تسرد قبل الأعداد:

(29) الكتب الفرنسية الخمسة الأولى

(30) الهجوم الأمريكي المحتمل الثالث

وإذا كان تغيير هذه الرتبة ممكنا، كما في (31)، فإن هذا الترتيب يعود إلى عوامل إضافية (كالتأويل الحملي، والنبر التبئيري، الخ):

(31) أ) ؟؟ الكتب الخمسة الأولى الفرنسية
ب) ؟؟ الهجوم المحتمل الثالث الأمريكي
ج) ؟ الهجوم المحتمل الأمريكي الثالث

فهذه الملاحظات تبين أن الترتيب الاعتيادي (أي (27)) يراعى في الفضاء القبلي، بينما الفضاء البعدي يراعي الترتيب المعكوس (أي (32)):[26]

---

[26] إن هذه الخصائص تتعارض بشكل واضح مع الخصائص الموجودة في السلتية، كما وردت عند روفري (1994)، حيث أن:

(أ) سلسلة الصفات تحترم التراتب الأصلي (دون عكس) كما في (1)

y cwpan mawr gwyrdd Sieineaidd (1)

صيني أخضر كبير الكأس

"الكأس الكبير الأخضر الصيني"

(ب) تتموضع الصفة بعد الرأس الاسمي وقبل المالك، حتى في حالات الجر المركبي، كما في (2):

merch bert brenhines ddoeth (2)

حكيمة ملكة جميلة بنت

"بنت ملكة حكيمة جميلة"

والخاصية الثالثة المميزة لتركيب الصفة في الولش هي عدم وجود أداة مستقلة في الصفة، كما هو موضح في (1)، حيث الترتيب هو: حد-س-ص، وهذا التوزيع لا نجده في العربية. وأخــ
لاحظ موقعة الإشارة في (3):

(32) س > ص > عد رقمي > عد ترتيبي > إشارة > سور

4.2. الصفات القبلية

الصفات القبلية تظهر أساسا في مواقع بعد الاسم. إلا أن هناك سياقات محدودة تظهر فيها الصفة قبل الاسم، كما في المثال التالي:

(33) أ) أكلت لذيذ الطعام
ب) أكن له وافر الاحترام

فكما هو واضح من الأمثلة، فإن الصفة، وهي في أول المركب، ترئس المركب الإضافي الاسمي. وكون المركب هنا اسميا، وليس صفيا، يمكن استخلاصه عبر روائز مختلفة. فهو يظهر في موقع المركبات الاسمية، لا الوصفية، وهو يبدل بمركبات اسمية أخرى (رؤوسها أسماء)، كما في (34):

(34) أ) أكلت الطعام اللذيذ
ب) أكن له الاحترام الوافر

ثم إن المركب بأتمه معرف، مما يبين أنه مركب حدي اسمي، بينما التركيب الإضافي الصفي ليس كذلك. وتبرز طبيعة المركب المعرفة عندما يكون موصوفا بجملة، حيث تكون هذه صلة معرفة:

(35) أ) لذيذ الطعام الذي أكلته
ب) وافر الاحترام الذي أكن له

وأما المركب الصفي المعرف، فإن الصفة التي ترئسه تكون حاملة بالضرورة لأداة التعريف، ومن هنا التباين التالي:[27]

---

y frech fach dawel hon

هذه حكيمة صغيرة فتاة (أد)

"هذه الفتاة الصغيرة الحكيمة"

[27] للتفصيل، انظر الفاسي الفهري (1997).

(36) أ) بحثت عن الجميل الوجه
ب)* بحثت عن الوافر الاحترام

وهناك عنصر ثالث للبرهنة على اسمية هذا التركيب، وهو أنه غير قابل لاحتواء الظروف، ومن هنا هذا التقابل:

(37) أ) أكن له الاحترام الوافر جدا
ب)* أكن له وافر الاحترام جدا

فالتركيب (37أ) يتضمن مركبا صفيا، قابلا لأن ينعت بالظرف، بينما (37ب) لا يقبل هذا النعت، لأنه ضرب من التبعيض (partitive)، ولا يختلف عن البنى التبعيضية الاسمية، التي لا تقبل الظروف.[28]

وهناك حالات أخرى للصفات القبلية، لا تظهر إلا سابقة للاسم، منها ما سمي باسم التفضيل، وهو صفة في الواقع. وصفة التفضيل تظهر في صيغتين كما في (38):

(38) أ) جاء أحسن لغوي
ب) جاء أحسن اللغويين

فصفات التفضيل تتصرف مثل الصفات القبلية في السمات الواردة.

فهذه الاستعمالات للصفات في موقع قبل الاسم تدعم افتراض أن العربية لغة من نمط ص ـــ س (في بنيتها الأصلية). وفي الفقرة الموالية، سأتطرق إلى مسألتين متصلتين بخصوص بنية الصفات: (أ) كيف تولد في البنية الأولى؟ و(ب) كيف تصل إلى ترتيبها الفعلي في السطح؟

---

[28] (36ب) لاحنة طبعا في التأويل الوارد فقط.

3. بنية لاتناظرية للصفات

3. 1. *الترتيب*

بينا أن المكونات القبلية والمكونات البعدية تراعي رتبا معكوسة، بينما الحالات "المختلطة" يراعي كل منها السلمية بالترتيب اللائق. لننظر مثلا في (39) و(40):

(39) أول خمس صحف فرنسية مشهورة

(40) كل ثلاثة كتب خضراء مشهورة

لنفترض أن النعوت الاسمية (الصفات)، مثل النعوت الفعلية (أي الظروف)، تولد في مخصصات إسقاطات وظيفية، يكون فيها المركب الاسمي فضلة لرأس وظيفي. فبالنظر إلى الرتب الواردة في الأمثلة، هناك حلان:

(أ) إن المخصصات تولد إلى يمين ويسار الرؤوس، مما يمكن من رصد الرتب الواردة هنا

(ب) لا تولد المخصصات إلا إلى يمين الرأس (إلى اليسار في الخط اللاتيني). حينئذ لا يرصد هذا الافتراض إلا النعوت السابقة (للاسم)، وأما النعوت اللاحقة، فتحتاج إلى عمليات تحويلية إضافية. الاختيار (أ) أقل تقييدا من الاختيار (ب)، وعليه فهو أقل جاذبية. فإذا تبنينا نظرية كين (1994) المبنية على عدم تناظر المركبات في البنية المكونية، فإن (ب) يفرض نفسه.[29] ويطرح حينئذ السؤال: كيف يمكن رصد الترتيب المعكوس أو الترتيب المختلط؟

---

[29] هناك دليل آخر يقدمه نفي الصفات القبلية (مثل غير)، الذي يكون ممكنا مع الصفات بعدية، ولا يكون ممكنا مع الصفات القبلية:

أ) أكلت الطعام غير اللذيذ

ب)* أكلت غير لذيذ الطعام

لقد اقترح شنكوي (1996)، مستلهما مقاربة كين (ن.م.)، أن الصفات والنعوت (السابقة منها واللاحقة) تولد على أساس أنها مخصصات للاسماء، مراعية هرمية تراتبية.[30] وعليه، يمكن اشتقاق رتبة س — ص عبر صعود س (أو م.س.) إلى مخصصات إلى يمين الصفات. ويفترض شنكوي أن صعود س يتم في اللغات ذات "الحرف السابق" (prepositional)، ولا يوجد هناك ترتيب معكوس لأن الصفة لا تتنقل، بينما يتم صعود م.س. في اللغات ذات "الحرف اللاحق" (postpositional)، الذي يردف باجتلاب الصفات (pied piping)، وعكس ترتيبها الأصلي. وحتى نتمكن من أخذ صورة عن الطريقة التي يعمل بها صعود م.س. (في اللغات ذات الحرف البعدي)، لننظر إلى التركيب (41)، المشتق من بنية مثل تلك التي في (42):

(41) الهجوم الأمريكي الوحشي المحتمل

---

[30] يقترح كين (1994) أن لاتناظر الرتبة الخطية يوافقه لاتناظر في البنية السلمية التحتية، عبر التحكم المكوني اللاامتناظر. فإذا كان هناك مكونان لانهائيان س و ص، ومكونان نهائيان يشرفان عليهما وهما س و ص، "فإذا كانت س تتحكم لاتناظريا في ص، فإن س تسبق ص". فالتركيب اللاامتناظر عند كين يقوم أساسا على مسلمة التوافق الخطي (= م.و.خ):

(1) م.و.خ.

ش (أ) ترتيب خطي ل ن

حيث ش علاقة اشراف لانهائية-إلى-نهائية، وأ مجموعة من الأزواج اللانهائية (يتحكم فيها الأول تحكما لاتناظريا في الثاني)، ون مجموعة من الأزواج النهائية.

فإذا تم التوافق بين التحكم المكوني اللاامتناظر والسبق الخطي، فإن المخصصات (أو الملحقات ون التي تتحكم مكونيا بشكل لامتناظر في رؤوسها تسبقها بالضرورة، والرؤوس التي تتحكم تحكما مكونيا لاتناظريا في فضلاتها تسبقها بالضرورة. وهذا يبين لماذا يفرض ترتيب صارم: مخصص> رأس> فضلة.

(42)

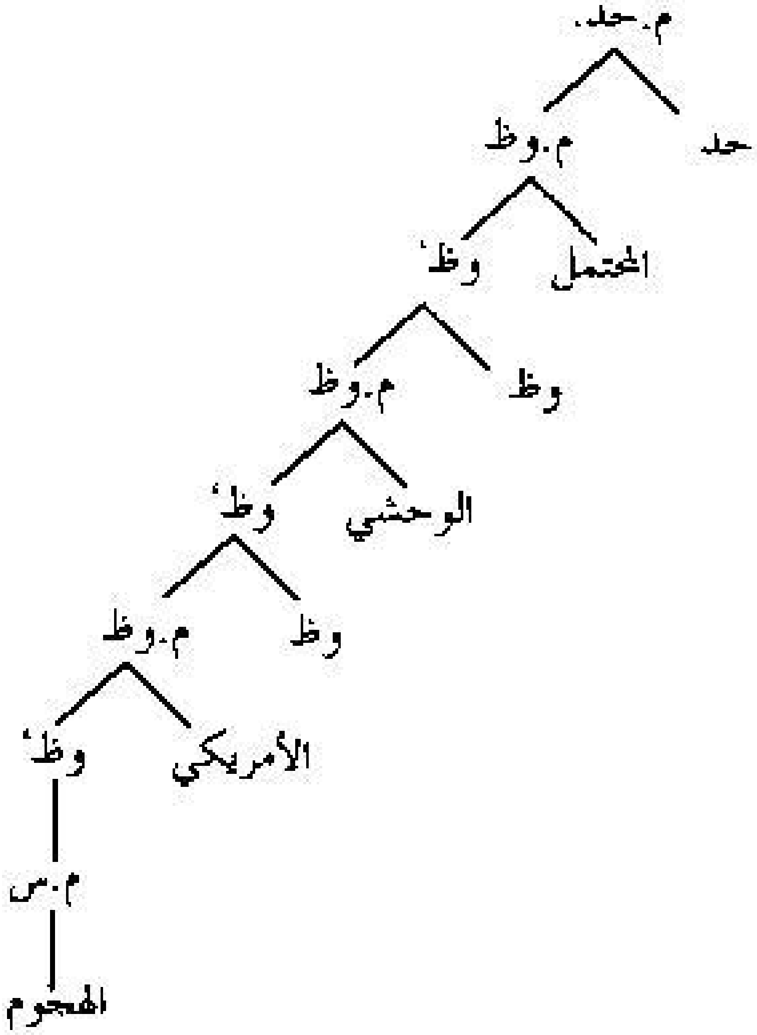
م.حد.
حد
م.وظ
المحتمل
وظ'
وظ
م.وظ
الوحشي
وظ'
وظ
م.وظ
الأمريكي
وظ'
م.س
الهجوم

فحتى نتمكن من الوصول إلى الترتيب السطحي، ينبغي نقل م.س. أولا إلى يمين أسفل م.ص. (مركب صفي)، ثم ننقل م.ص. (الذي يحتوي على م.س.) إلى يمين أقرب م.ص.، وهكذا إلى أن نصل إلى أعلى م.ص. فعن النقل بهذه الطريقة، ينتج الترتيب المعكوس للصفات، كما أن س يموقع إلى يمين كل الصفات (مع أنه مُوَلّد يسارها).

إلا أنه ينبغي ملاحظة أن افتراض صعود م.س. لا يمكن أن يطبق على العربية دون مشاكل. وهذا شيء منتظر، لأن العربية ليست لغة بَعْدية الحرف (postpositional)، وما ننتظره حسب ما يقيمه شنكوي نفسه هو أن

يكون صعود س هو الوارد. فصعود م.س. يتنبأ بوجود معطيات لا وجود لها، كوجود المالك في (17ب) (المعادة هنا في (43ب)) في موقع قبل الصفة، مع أن الأمر ليس كذلك:

(43) أ) محاربة الحكومة المنتظرة للارتشاء

ب)؟؟ محاربة الحكومة للارتشاء المنتظرة

فكما سبق وأن لاحظنا، فإن الترتيب الطبيعي هو (43أ)، وأما (43ب) فلا يؤول إلا بشروط خاصة (أوضحناها أعلاه). وحتى نتمكن من الاحتفاظ بافتراض يمينية المخصصات، وكذلك رصد الحالات المعقدة التي أسلفناها، فإنه من الضروري افتراض أن الرأس س. يتنقل، وأن المالك م.حد. يتنقل كذلك، في استقلال عن بعضهما بعضا، كما بينت أعلاه. فإذا كان هذا صحيحا، فإنه لا يوجد حل معكوس للعربية على طريقة شنكوي (ن.م)، وبناء على نمطيته. والمخرج الوحيد الذي يبدو ممكنا هو أن هناك صعود ص أو م.ص، في استقلال عن تنقل س أو م.س. وبالفعل، فإن هناك ما يوحي بأن نقل ص (أو م.ص.) مبرر، كما سأبين عندما أتفحص بنى الصفات القبلية والبعدية.

2.3. بنى الصفات ومصادر الحدود

برهنت على أن العربية لغة من نمط ص ـــ س (أي سابقة الصفة)، وأن الصفات يحسن معالجتها على أساس أنها مخصصات إسقاطات وظيفية (فضلاتها المركبات الاسمية). وهي بهذا توازي الظروف. فهذه المقاربة الوظيفية للصفات على طريقة شنكوي ليست كافية في هذه الصيغة، لأنها لا ترصد كون البنى الصفية الناعتة تتضمن حدين (على الأقل)، واحد يكون على الرأس الاسمي، وآخر على الصفة، كما في (44):

(44) الرجل الطويل

فعلينا إذن أن ننظر في مصدري هذين الحدين.

لقد استدل كين (1994)، بناء على عدد من التباينات التوزيعية في بنى المركبات الحدية في اللغات الجرمانية والرومانية، أن الصفات والصلات ومركبات الملكية هي أساسا فضلات مصدرية (CP complements) للحد. فتحليله مبني على ملاحظة هامة هي أن متوالية حد ـ س في المركبات الحدية لا تمثل مكونا. وعليه، فإن كل المركبات (بما فيها س، وباستثناء حد) تولد داخل المركب الصرفي (م.ص) أو المركب المصدري (م.مص) الذي يمثل فضلة للحد، ثم تصعد (ويصعد كذلك الاسم الذي يرئس الصلة). فإذا كان أصل الصفة المفردة صفة جملية (أو صلة) مقلصة (أي م.مص.)، وكانت أداة التعريف حدا جمليا، فإن من المعقول أن نفترض أن كلا الحدين الواردين في (44) جمليان، كما هو ممثل في (45):

(45)

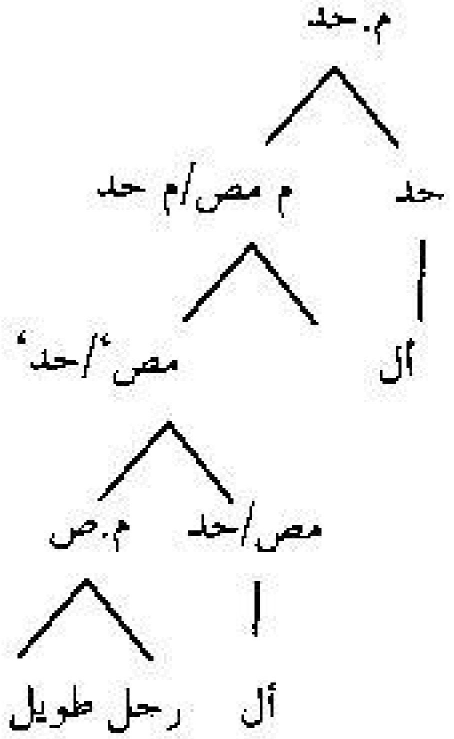

إلا أن نسق كين لا يولد هذه الحدية المزدوجة بالضرورة، ولا يضمن أن يكون هناك تطابق تعريفي بين المركبين الحدّين.[31] ويبدو أن المصدر الأقرب، الذي يتماشى مع جوهر تحليل كين للمركبات الحدية على أساس أنها جملية، هو بنية الملكية، التي توفر مصدرين للحدود، كما بينت أعلاه. فافتراض الملكية يبدو قابلا للتطبيق المباشر على الصفات القبلية، وإن كان الأمر يختلف بالنسبة للصفات البعدية. فلنبدأ بالأولى.

1.2.3. الصفات القبلية

الصفات القبلية، كما لاحظنا سابقا، ترث التعريف من فضلتها الاسمية. فمن المعقول أن نفترض أن الصفة وفضلتها تخضع لنفس العمليات التي تخضع لها مكونا الاضافة الاسمية. فالمركب الملكي "الصفي" في (33أ)، حين يكون معرفا، تكون له بنية مثل (46):[32]

---

[31] في البنية السطحية تدمج الصفة في م ص/حد، والرأس الإسمي في حد.

[32] تدعي الكسيادو وويلدر Alexiadou & Wilder (1997)، إضافةً إلى افتراضهما أن حد تركيبي، أن معالجة كين للصفات كصلات مقلصة تتيح (على الأقل) مصدرين حديين: الأول حد للمركب الحدي الخارجي (الذي يحتوي على الجملة الصلة)، والآخر هو حد للمركب الحدي فاعل المركب الوصفي المتضمن في المركب المصدري (انظر (45) و (46)). إلا أن تحليل كين، حسب علمي، لا يسمح بهذا التأويل. انظر، مثلا، تحليله لعبارة "le livre jaune" في ص. 101 (حيث لا توجد أداة في المركب الحدي الداخلي بالنسبة للمركب المصدري) انظر أيضا بنيته (57) في ص. 97، بخصوص "the book sent to me" وافتراضه أن "book" تأخذ هنا الاعراب من خلال دمجها في the (ص. 98). فكين (ن.م) يوازي مص مع ح وحد. وهذا لا يمكن أن يمثل المصدر الثاني المطلوب. وعلاوة على ذلك، فإن تطابق التعريف لا يتم رصده.

(46)

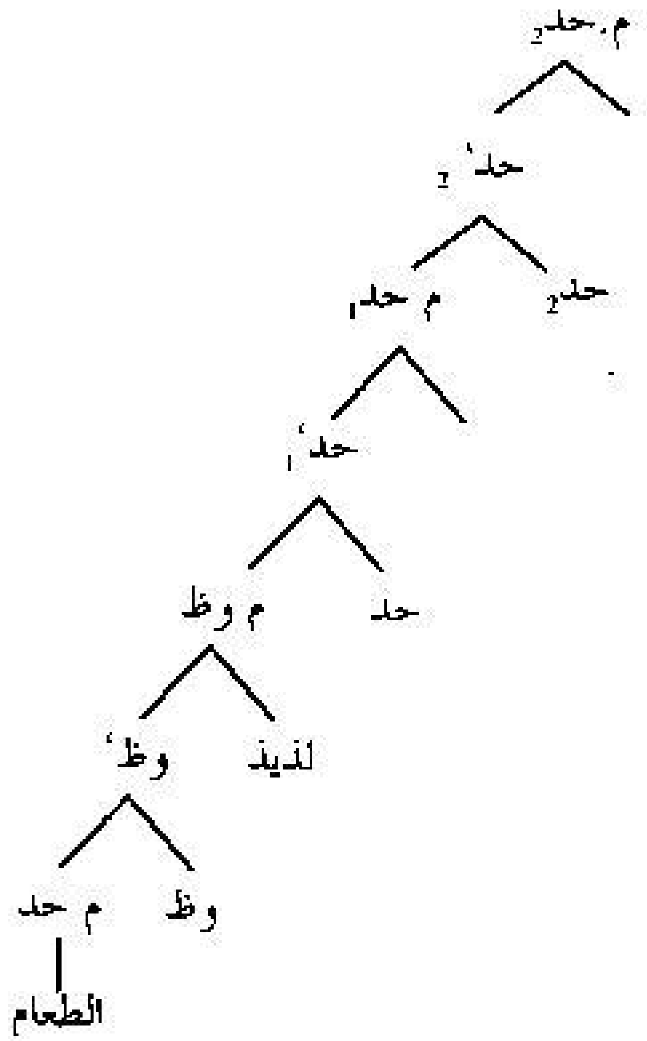

فالصفة *لذيذ*، باعتبارها رأسا، تدمج أولا في حد$_1$، ثم في حد$_2$، مثلما يفعل ذلك رأس اسمي في بنية إضافية اسمية. وهذا النقل عبر محطتين يسوغه وجود سمتين منفصلتين في الحد، هما التعريف والإعراب. والمركب لاسمي *الطعام* ينتقل عبر المخصصات، ويتلقى إعراب الجر، ويحط في مخصص حد$_1$، ليتفحص التعريف في حد$_1$، مما ينتج عنه توازن تعريفي.

فإذا كان هذا التحليل صحيحا، فإن الصفة يتم "تأسيمها" (تحويلها إلى
سم) عبر الحد، ويقع تنافس بين الصفات الناعتة والأسماء لتدمج معجميا في
كب الحدي المشطور. وقد سبق أن بينا أن الصفة هنا تتصرف مثل الاسم.

2.2.3. الصفات البعدية والترتيب المعكوس

كيف يمكن تطبيق افتراض الملكية على تراكيب الصفات البعدية؟ هناك ثلاثة أنواع من التراكيب همنا هنا: (1) و(44)، وكذلك (47)، الأكثر تعقيدا:

(1) احترقت دار الرجل الواسعة
(44) الرجل الطويل
(47) كتاب الحساب الأخضر الصغير

لننظر أولا في (1) و(44). أين يوجد الاسم في البنية النهائية، وأين توجد الصفة؟ فإذا أخذنا بعين الاعتبار ما قدمته في الفقرة 1، فإن س يكون في حد في التركيبين معا. وبما أن المالك في مخصص حد، كما بينت سلفا، فالصفة (وهي مركب) توجد: (أ) إما في مخصص إسقاط وظيفي أسفل (جهي)، أو (ب) في مخصص حد، شريطة أن تكون حد مسوغة لمخصصات متعددة، أو تكون رأسا مشطورا. فإذا افترضنا (أ)، فليس هناك أي وسيلة لرصد التطابق في التعريف بين الصفة والرأس الاسمي. فلنفترض إذن (ب). من المعقول أن يتم توافق التعريف في ميدان م حد، وأن المركب الصفي قد صعد هناك، من موقعه الأصلي إلى مخصص حد. ففي هذه المرحلة، يصعب معرفة ما يبرر شطر حد، لأن التعريف هو السمة الجذابة الوحيدة. وبناء عليه، يبدو أن التعريف في حد يمكن أن يجتذب أكثر من مخصص، ليتفحص سمته. فالمركب الصفي الأدنى ينتقل إلى مخصص المركب الصفي الذي هو أعلى منه، ثم هكذا، بمراعاة مسافة متساوية (equidistance)، وينتهي المركب الصفي المعقد، وبترتيب معكوس، في مخصص حد، كما في (14) و(15) أعلاه.[33]

---

[33] يمكن أن نفترض، كما أسلفت، أن المركبات الصفية مركبات حدية، وهي تنتقل عـ مخصصات الحدود الصفية، قبل أن تحط في مجال المركب الاسمي الحدي.

لاحظ أنه عندما يوجد مالك اسمي في التركيب، فإنه ينهي مساره في موقع أعلى من موقع الصفات. وعلى افتراض أن المالك هو ضرب من "الفاعل"، فإن موقعه الأصلي ليس بأعلى من مواقع كل الصفات، وعليه فإن أعلى موقع يحتله لا يمكن أن ينتج عن نقل يراعي مبدأ المسافة المتساوية. وكان بالإمكان أن نفترض حدا مشطورا لمعالجة إشكال الترتيب لو أنه كان بالإمكان معاينة سمتين جذابتين مستقلتين. وبما أن التعريف يظهر وكأنه السمة الوحيدة الواردة، فإن مصدر الترتيب لا يبدو مقترنا بالشطر. ولذلك فإني سألجأ إلى فروق تأويلية بين الأسماء والصفات لتبرير هذا الترتيب. بل إنني أريد ربط هذا الترتيب بالترتيب الموجود في (44)، لأن الاسم في التركيبين يمكن أن يعتبر أكثر "إحالية" من الصفة، مما ينتج عنه أن س (أو الحدّ الذي يحوي س) يجب أن يكون في "حيز" الصفة (أو المركب الحدي الذي يحوي الصفة). فهذا الحد يكون حينئذ عائديا (anaphoric).

3.2.3. *الحدّ الإحالي والحدّ العائدي*

بينت سابقا أن تأويل سمات الحدّ تفترض المعهودية والفردية. وهذان المفهومان يرتبطان، بصفة طبيعية، بمفهومي العائدية والإحالية. لنفترض أن هاتين السمتين مرتبتان هرميا في البنية (لأسباب تأويلية)، ولنحدّد موقعي السمة العائدية (و/أو العهدية) والسمة الإحالية (و/أو الفردية) على أساس أنهما حد$_1$ وحد$_2$، على التوالي. فمسألة الترتيب بين الاسم والصفة تتحول إلى مسألة معرفة لماذا يسفر التنافس بين س وص لبلوغ حد$_2$ عن فوز س، عوض ص. فنتيجة هذا التنافس في صالح س في اتجاهين: (أ) يسبق الرأس الاسمي الصفة، كما في (44)، ولا يمكن أن يتبعها، و(ب) يسبق المالك

الصفة الناعتة، ولا يمكن أن يتبعها، كما في (47).[34] ويمكن رصد هذين الوصفين في نفس الوقت بافتراض أن س يجب أن يكون في حيزها ص.[35]

فإذا كان الترتيب يرتبط بأحياز الحدود في س وص، يمكن حينئذ ربطه بتأويل المركب الاسمي بصفة طبيعية. لنفترض أن المركب الحدي لا يؤول على أساس أنه موضوع إلا إذا أشبع أو أغلق، ويكون م. حد مشبعا إذا كان مخصصه يأوي م.حد مالكا (في ص.ص. أو ص.م.)، يغلق الموقع المفتوح في المركب الحدي، أو كان ضميرا فارغا (تسوغه أداة التعريف) يقوم بنفس الوظيفة (كما في هكنبتم (1985)، هولمبرك (1993) وكمبيل (1996)، من بين آخرين). وفي حالة الصفات الناعتة، فإن الموقع المفتوح في المركب الوصفي يربط أولا بالمتغير المفتوح في المركب الاسمي، ولا يمكن أن يغلق بالحد، وإلا لما أمكن التأويل. ولهذا ينبغي أن يكون الحد في الصفات عائديا. فإذا كان هذا الحد هو حد$_1$، فينبغي أن يكون حد آخر متحكما فيه (مكونيا) حتى يمكن ربطه، وهذا الحد هو حد$_2$ (الذي يكون إحاليا أو ضميريا). وبنفس الكيفية، فإن المالك يجب أن يكون أعلى في البنية لنفس العلة.[36]

---

[34] للمقارنة، يمكن أن نلاحظ أن الصفات تتقدم (عادة) الأسماء في اللغات الجرمانية واللغات الرومانية، وأن الصفات تسبق المركب المالك في اللغات السلتية. إلا أن الصفات، في هذه اللغات، لا تحمل (عادة) أداة التعريف. وهذا الوضع يختلف عما هو موجود في لغة مثل الإغريقية، مثلا، التي تحمل فيها الصفة البعدية الأداة.

[35] من المحتمل أن يكون الحيز محكوما بالتحكم المكوني (c-command)، مما ينتج عنه الترتيب.

[36] من بين المسائل التي تظل في حاجة إلى حلول مسألة الرتبة بين الصفات المفردة والصفات الجمل أو الصلات، حيث نجد الجمل تتأخر دائما عن المفردات، كما في الأمثلة التالية:

(أ) الكتاب الصغير الذي قرأته

(ب) الكتب الثلاثة التي رأيتها

4.2.3. *حالات مختلطة*

لنتفحص الآن حالات الرتب المختلطة، مثل (39) و(40)، حيث نجد الأعداد والأسوار سابقة (عن الاسم) والصفات (المنسوبة) لاحقة. فهذه الحالات تمثل أمثلة لاشتقاقات "وسيطة"، نجد فيها مكونات اسمية متنوعة (بما في ذلك الرأس الاسمي والصفة الناعتة) تتموقع (في ترتيب معكوس) إلى يسار مكونات سابقة (تراعي ترتيبا هرميا). فهذه الحالات تدعم افتراض أن هناك صعودا للرأس وللمالك وللصفة ضمن سيرورات اشتقاق المركبات الاسمية.[37] وكما بينت سابقا، فإن صعود المالك يبرره موقع المالك المضاف إليه، الذي يوجد قبل موقع الصفات. وصعود الصفة يدعمه وجود الصفات بعد الاسم، في ترتيب معكوس، وإن كانت تراعي الترتيب الهرمي عندما تكون سابقة. وأخيرا، فإن صعود الاسم يبرره وجود المالك إلى يسار الرأس

(ج) كتاب العقاد هذا الذي قرأته

ولا يهم أن تكون الصلات تقييدية أو غير تقييدية في هذا الترتيب القار. فالتراكيب التي توجد فيها الصلات قبل الصفات (المفردة) لاحنة:

(د)* الكتاب الذي قرأته الصغير

(و)* الكتب التي رأيتها الثلاثة

(ز)* كتاب العقاد الذي قرأته هذا

انظر الفاسي (1997) في شأن تحليل هذه القيود.

[37] [س — ص — ما] هي الرتبة العادية في الولش (Welsh) كما يصفها روفري (1994). وعلاوة على هذا، فإن الولش لا يسمح بالترتيب المعكوس، مما يوحي بأن صعود س فقط هو الوارد في هذه اللغة، وليس هناك صعود ص (أو م.ص.)، لأن المالك يتموقع بعد الصفات. انظر الهامش (18) وكذلك روفري (ن.م.) لمزيد من التحليل.

الاسمي. وهكذا، فإن تركيبا مثل (47) ينتج عبر خطوات اشتقاقية متتالية، انطلاقا من بنية أولى مثل (48):[38]

(48) [م حد [م وظ الصغير [م وظ الأخضر [م س الحساب كتاب]]]]

وحتى نتمكن من الإبقاء على افتراض أن النعوت البعدية توجد إلى يمين الاسم، فمن الضروري أن يكون الفصل بين الفضاء السابق والفضاء البعدي فصلا سلميا محضا. وبناء عليه، فإذا كان ناعت معين ن ينتمي إلى الفضاء البعدي، فإن أي ناعت قبلي ق ينبغي أن ينتمي إلى بنية وظيفية أعلى من تلك التي يوجد فيها ن (والعكس صحيح). فبناء على قيام سلمية مثل تلك الموجودة في (49):[39]

(49) سو > إش > (حد) > عدّ رت > عدّ رق > ص > س

وعلى افتراض أن هذه السلمية تنطبق على البنى الأولى، فإن الرتب التي تبدو خارقة للسلمية لاحنة، إلا إذا تدخلت عناصر أو عمليات أخرى. وهذا التنبؤ بلحن التراكيب المخالفة لهذه الضوابط وارد، كما سيتبين من تفحص عدد من الحالات.

المجموعة الأولى من التراكيب اللاحنة تتعلق بالنعوت السابقة التي لا تراعي الترتيب السلمي المباشر مثل: *عدّ سو (س) في (50 أ)، أو *عدّ إش (س) في (51 أ):

---

[38] قد يظن أن النقل يعمل بالاجتلاب (pied piping) في هذه الحالة، وأن المركب الصفي يُجتَلَبُ مع المالك في طريق هذا الأخير إلى موقع أعلى. إلا أن هذا الاجتلاب، علاوة على كونه غير لائق، لا يمكن أن يمتد إطلاقا إلى الحالات التي لا يوجد فيها مالك، ومع ذلك تظهر الصفات في ترتيب معكوس.

[39] وضعت حد بين قوسين لأنه عنصر لا يتنقل، خلافا للعناصر الأخرى. رت= ترتيبي (ordinal)، ورق= رقمي (cardinal)، سو= سور (quantifier)، وإش= إشارة.

(50) أ)* ثلاثة كل كتب
ب) كل ثلاثة كتب
(51) أ)* الثلاث هذه
ب) هذه الثلاث

والمجموعة الثانية تتعلق بالنعوت البعدية التي لا تراعي الترتيب المعكوس، مثل: *س سو ص عد في (52 أ)، و*س ص سو عد في (52 ب)، حين تقارن ب (52 ج):

(52) أ)* الكتب كلها الخضراء الثلاثة
ب)* الكتب الخضراء كلها الثلاثة
ج) الكتب الخضراء الثلاثة كلها

ونفس الشيء يصدق على ترتيب: *س إش عد ص في (53)، حيث الترتيب الهرمي مراعى، ولكن التركيب لاحن:

(53) أ)* الصحف هذه الثلاث الجديدة
ب) الصحف الجديدة الثلاث هذه

فالتركيب (53 ب)، برتبة: س ص عد إش، هو الإمكان البعدي الوحيد. والمجموعة الثالثة تتعلق بالرتب المختلطة، التي تؤلف بين المجموعتين السابقتين. وهكذا، فإن عد س إش، ص س سو، سو س ص عد، أو إش س ص عد في (54) إلى (57) رتب لا تطرح أي إشكال، بينما إش س ص في (58) غير مقبولة:

(54) الثلاث الصحف هذه
(55) وافر الصبر كله
(56) كل الكتب الخضراء الثلاثة
(57) هذه الصحف الجديدة الثلاث
(58) ؟؟ هذه الصحف الثلاث الجديدة

والخلاصة أن القيود الرتبية على النعوت والحدود الاسمية السابقة واللاحقة يمكن رصدها في تحليلنا (الذي هو تحليل موسَّع لتحليل كين)، شريطة افتراض عدد من عمليات النقل.[40]

4. استنتاجات وإشكالات إضافية

1.4. توارث التعريف

بعدما لاحظت بورر (1988 و1994–1996) أن أداة التعريف تدخل على الصفات وعلى أسماء الإشارة في العبرية، وأن هذه الورودات لا تتلازم وقيم دلالية، افترضت أن تع (تعريف) سمة ملتصقة بالاسم في اللغات السامية، وأن حدّ ليس له تخصيص تعريفي.[41] وقد افترضت بورر كذلك أن السمة البارزة للمركب الإضافي هي أن الرأس الاسمي يولد فيه بدون تخصيص تع. وبما أن كلا من حد وس في المركب الإضافي ليس له تع مُخَصَّص، فإن عملية دمج تركيبي ل س في س تصير ضرورية، لأن الاسم الذي يرئس المضاف إليه مخصص تعريفيا، وهو يُسَرِّب سمته التعريفية إلى الرأس س عبر آلية

---

[40] الحدوس حول (57) و(58) جد دقيقة. فبعض المتكلمين لا يستطيعون التفريق بين التركيبين، إلا عندما يواجهون الفرق في التأويل.

[41] انظر بورر (1994–1996)، ص.53. فالمؤلفة تلجأ إلى "تسريب ثانوي" صرفي (secondary percolation)، و"اقتسام سمات" (feature sharing)، ص.56. وقد سبق أن شككت في الطبيعة الصرفية للتوارث أعلاه.

معقدة للتسريب. وبعد ذلك، يقع استبدال المركب س-س بالحد، حتى يكون معرفة أو نكرة، لأسباب إحالية.[42]

وعلاوة على كون تحليل بورر يقتضي مسارا معقدا جدا لبلوغ توارث تع، فهو يحتوي على عدد من الافتراضات غير المبررة نجملها في ما يلي:

(أ) افتراض أن أداة التعريف ليست بلاصقة (ولا هي مولدة في الرأس الحد)

(ب) افتراض أن الصفات البعدية لا تحتاج إلى أداة التعريف

(ج) افتراض أن الرأس الاسمي للمركب الإضافي وللمضاف إليه يكونان رأسا وحيدا في البنية النهائية.

فهناك ما يدل على أن المركب الإضافي المعرف يختلف عن الاسم الذي يحمل أداة للتعريف. فأسماء الإشارة القبلية لا تظهر إلا مع الأسماء الحاملة لأداة التعريف، ولا يمكن أن تبنى مع المركبات الإضافية، كما تبين ذلك الأمثلة التالية:

(59) أ) هذا الرجل

ب) هذا الأزرق

(60) أ)* هذا رجل

ب)* هذا زيد

ج)* هذا بيت الرجل

وكما يبين لحن (60 ب)، فإن اسم الإشارة المتقدم لا يرد مع الأسماء الأعلام العارية.

ومن جهة أخرى، فالمركبات الإضافية، خلافا للأسماء المعرفة، ولكن مثل الأسماء الأعلام العارية أو أسماء الجنس العارية، يمكن أن تستعمل في بنى النداء:

---

[42] تفترض بورر (ن.م.) أنه خلافا للسامية، فإن الإنجليزية (أو الجرمانية بصفة أعم) لها حد مخصص بالنسبة لسمة تع، وعليه فليس هناك إمكان وجود مركب إضافي في هذه اللغات. لنظرة مخالفة، انظر لونكوباردي (1994، 1996).

(61) أ) يا رجل
ب) يا أزرق
ج) يا زيد
د) يا ابن أخي
(62) أ)* يا الرجل
ب)* يا الأزرق

فمن المثير أن الاسم العلم يفقد أداة التعريف عندما يبنى مع حرف النداء، كما يوضح ذلك الفرق بين (61 ب) و(62 ب). فهذه القيود على بنى الإشارة وبنى النداء تبين أن هناك طبقتين توزيعيتين للمركبات الاسمية، وهي تتباين بحسب حمل الرأس لأداة التعريف، أو عدم حمله لها. لاحظ أن الحدود الإشارية ("أسماء الإشارة") يمكن أن تبنى مع المركب الإضافي أو الأسماء الأعلام العارية، شريطة أن تتأخر عنها:

(63) أ) بيت الرجل هذا
ب) زيد هذا

فهذا التباين يوحي بأن أداة التعريف لاصقة (أو سمة حدية)، وليست سمة اسمية. فلو كانت كذلك، لما أمكن أن نفرق بين العلم المعرف بالأداة وغيره، أو بين العلم والمعرف بأل. فهذا التباين يوحي بالدور الوظيفي للأداة.

وهناك حجة إضافية أخرى تبين أن أداة التعريف لاصقة (أو سمة للحد، لا للاسم)، وهي عدم تحملها لوجود مركب مالك بجانبها.[43] فهذا التوزيع التكاملي متنبأ به إذا كانت الأداة مكونا وظيفيا، وليست سمة (معجمية) في الرأس. في المركب الإضافي، ليس هناك سمة تع ظاهرة في حد، بل إنها موروثة فقط عبر تطابق (خفي) مع المالك في مخصص حد. وفي

---

[43] من المعروف أن عدم توافق تحقيق أداة التعريف والمالك في نفس الوقت ليس عاما، وا يصدق على كل اللغات (انظر الرومانية والصومالية والهنغارية والإسلندية والإيطالية، الخ).

الأسماء العادية، نجد سمة حد محققة في صورة أداة تعريف. فالتوزيع التكاملي يمكن نعته بأنه ذو طبيعة تركيبية (انظر الفقرة الأولى أعلاه).

وفي نفس السياق، يمكن التشكيك في افتراض أن أداة التعريف الموجودة في الصفة ليست بلاصقة (وإنما هي تحقيق لضرب من التطابق الصرفي). فتوزيع الأداة محكوم بضوابط تركيبية: فهي تظهر مع الصفات (أو النعوت) البعدية، وتختفي مع الصفات القبلية أو الصفات الحملية. ونفس السلوك يتكرر مع الأعداد، التي قد تحمل أو لا تحمل أداة التعريف، بحسب كونها بعدية أو قبلية. وينطبق هذا النظام إلى حد كبير على الأسوار. فالصفات والأعداد والأسوار لا تختلف أساسا عن الأسماء العادية بالنظر إلى توزيعات أداة التعريف.

لنتجه الآن إلى الافتراض المضمن في (ج) أعلاه. فكما بينت في الفاسي (1991–1993)، فإن المحاذاة الصواتية الصارمة (strict phonological adjacency) بين المضاف والمضاف إليه غير قائمة في اللغة العربية. وفي نفس الاتجاه، نجد الصفات تتوسط بين الأسماء الرؤوس والمركبات المالكة في اللغات السلتية (Celtic)؛ انظر روفري (1994). فهذه الاعتبارات جميعها تقودنا إلى معالجة أداة التعريف على أساس أنها رأس تركيبي، واستبعاد أن تكون المقاربة المبنية على دمج السمة (على طريقة بورر (ن.م.)) صحيحة.

لقد افترض لنكوباردي (1996)، بعد سيلوني (1994)، أن المالك ينتهي في مخصص تطابق الجر (= AGRgen)، وأن س ينتقل إلى حد، لفحص سمة تع فيه. إلا أن هذا التحليل: (أ) يفترض (بدون حجة) أن المالك ينقل قيمة سمة تع إلى الرأس س في تشجيرة تط، و(ب) أن ما يسميه "سمة الأداة" (article feature) في الحد تفحص بانتقال س إليها، وهو حامل لقيمة هذه السمة. إلا أن الحجة في أن س يرث قيمة سمة تع في مجال تط غير قائمة، كما أن الحجة في أن س يحمل سمة تع معجمية (كما في بورر (ن.م.)) غير قائمة كذلك.

2.4. الجر والفروق بين الصفات والأسماء

لنفترض أن الجر إعراب بنيوي، يسند أو يفحص عبر رأس وظيفي (في علاقة مخصص-رأس)، كما في الفاسي (1991-1993) وأوحلا (1994-1996) وسيلوني (1994)، من بين آخرين. فهذا الرأس يمكن أن يكون تط، أدمج فيه رأس مالك (= ما) أو حرف خفي (كما في الفاسي (ن.م.)). حينئذ يمكن إسناد الجر بصفة موحدة في مخصص تط أو ما إلى كل من الأسماء والصفات. ولأن الصفات لا ترث تخصيص تع في البنى الإضافية، نفترض أن المالك في المركبات الصفية لا ينتهي في مخصص حد، وإنما في مخصص تط، أو ما. وقد تنتقل الصفة إلى وظيفة وظ أعلى من تط، قد تكون حد. وبديل هذا أن تكون تع وإع سمتين في تط، وألا تكون للصفات رؤوس حدية. إلا أن التعريف والإعراب قد ينفصلان عن التطابق، كما في (64)، مما يجعلنا نفترض أن تع وإع يظهران في رأس منفصل عن تط، وهو حد:

(64) مررت بالولد المريضة أمه

فحد هو الرأس الذي تتحقق فيه تع وإع، و"تنتشر" قيمة هذه السمات من الرأس الاسمي (الحدي) إلى الصفات البعدية (عبر التطابق بين المخصص والرأس الاسمي المدمج في حد والحامل لتخصيص إع وتم)، ومعلوم أن الصفات تحمل إعرابا حتى عندما لا تكون ناعتة. فالصفات الحملية في (65) تحمل أيضا إعرابا:[44]

(65) كان الرجل مريضا

فبناء على هذه المعطيات، يمكن اعتبار الصفات أيضا مركبات حدية، وإن كانت أداة التعريف في الصفة تكون عادة عائدية، كما شرحت أعلاه.

---

[44] افترض أن الصفة المعرفة في (أ) تسلك سلوك الاسم المعرف في الجمل التعيينية (identificational):

(أ) أنت هو المسؤول

3.4. صعود س، اختلاف الأداة، والجر

يزعم لونكوباردي (ن.م.) أن مسبب صعود س إلى حد هو فحص تع، ويشتق توارث تع عبر مسار يصعد فيه س إلى حد، لتفحص إ.ع. غير أن هذا لا يتم إلا إذا احتذب تط (الذي يحمل سمة تع، ويتطابق مع مخصصه في تع) إلى حد.[45] وبناء على هذا، يبدو أن نقل المالك (إلى مخصص تط جر) باعثه الإعراب، رغم أن المنعرج الذي يمر عبره لونكوباردي لفحص تع يحتم أن ينقل تط (المزود بسمة تع) إلى حد، وهو بذلك يصل إلى الاستجابة لفحص تع بطريقة غير مباشرة (في خطوتين). إلا أن نظامنا يوحي بالعكس، وهو أن المالك يتنقل لأسباب تعريفية، بينما س يتنقل لأسباب إعرابية.

ففي نظامنا أن الجر مرتبط بوجود س في بدء المركب عبر المسار التالي: حين يكون حد فارغا، فإن حد$_1$ يرث قيمة سمة تع من المالك في مخصصه، ويدمج في حد$_2$ (الذي يستقبل الرأس المعجمي الاسمي). فهذا الدمج هو الذي يتيح ل حد$_2$ أن يكون قادرا على إسناد الجر، بنفس الكيفية التي يقترحها

---

[45] يقول لونكوباردي ما نصه: "لنفترض [أن سمة الأداة] ... في السامية قوية [...و] يجب أن تفحص قبل التهجية، متسببة في نقل ظاهر. ولنفترض كذلك أن تط الجر قد يرث قيمة تعريف الموضوع المجرور الموجود في مخصصه وأن صعود الاسم إلى حد يتم بالطريقة التالية: يلحق س أولا إلى تط جر ويلحق المركب المكون (أو يستبدل) بحد. فشرط تعيين حد متوفر الآن: صعود الاسم المعجمي [...] مبرر وظيفيا ومسوغ بالحاجة إلى فحص [+ سمة أداة]. وورود جر (بدون حرف) يفسر بكون هذه العملية يمكن أن تنجز باحتلاب تط جر إلى حد، تط جر الذي هو في علاقة مخصص-رأس مع موضوع مجرور" (ص. 32).

بتنر وهيل (1996).[46] وأما إذا كان حد مملوءا، فإن هذا الإسناد غير ممكن، كما سبق أن بينت.

فحتى الآن إذن، افترضنا وجود الإمكانات التالية بالنسبة للمحد:
(أ) الحد مخصص بالنسبة لتع [+تع]: تتحقق أداة التعريف على الأسماء.[47]
(ب) الحد مخصص ب [− تع]: ليس هناك تحقيق للأداة، وتكون الأسماء نكرات

---

[46] يقترح بتنر وهيل (1996) نظرية "ربط إعرابي" يسند فيها الإعراب بواسطة رأس محدد حملة (small clause)، ويلعب فيها التنافس الإعرابي دورا هاما. فهما يعرفان الربط الإعرابي (case binding) كما يلي:

(أ) الربط الإعرابي

لنفترض أن / رأس يحدد جملة، وأن ب موضوع. إذن / يربط ب، ورأس ب إذا

1. / يتحكم تحكما مكونيا محليا في ب
2. / يعمل في منافس إعرابي (case competitor) ل ب

وهما يفترضان كذلك وجود مواضعات عامة لتحقيق الإعراب (case realization) مباشرة، كما في (ب):

(ب) تحقيق الإعراب

إذا كان / يربط إعرابيا مركبا إعرابيا ظاهرا (KP) له رأس فارغ ب، فإن رأس ب الإعرابي الفارغ يحقق:

1. كأركساتي (Ergative)، إذا كان / في صرفة (أو في حد)
2. كمنصوب (Accusative) إذا كان / ف (أو ح) وألحق به حد.

أفترض أن حد المدمج في س-تط-إع يمثل (شبه الموضوع) المنافس في الإعراب، ويتيح ل إع-حد أن يسند الجر.

[47] أو على الصفات المؤسسة (nominalized).

(ج) الحد غير مخصص بالنسبة لتع: فعلى افتراض أن حد غير قابل للتأويل في هذه الحالة، فإن المالك يجب أن يصعد إلى مخصص حد، لجعل سمة تع مخصصة (كآخر ملاذ). عند ذلك يمكن (أ) إما أن يبقى حد فارغا، ويقع دمجه،[48] أو (ب) يحقق، فيحتاج إلى مكون ظاهر في مخصصه. ويبدو أن هذين الإمكانين تستغلهما بنية الإضافة وبنية الصفة البعدية.[49]

ورغم كون تحليل لونكوباردي وهذا التحليل يشتركان في عدد من الافتراضات عن البنية الصرفية للمركبات الاسمية والآليات التي تمكن من اشتقاقها، إلا أنهما يختلفان في مسائل أساسية. ففي النظريتين، تلعب قوة سمة تع دورا أساسيا، رغم أن صعود س في تحليلي لا يبرره فحص تع، بل فحص إع، وإن كان صعود المالك يبرره فحص تع. ولأنني أعتمد على عمليات صعود متعددة (ضمنها صعود س وصعود ص وصعود المالك)، فإن تحليلي يتنبأ بكون التنوع أو التناوب يمكن أن يحدث تمشيا مع هذه الوسائط، وهذا ما وجدناه بالفعل. وعلاوة على هذا، فإن ربط قوة حد (التركيبية) بتحقيق صرفي للإعراب (زيادة على تحقيق تع) يجعل التحليل يتنبأ بكون الحلول المقترحة للأسماء ينبغي أن توسع كذلك إلى الصفات. وعليه، فإن انفصال إعراب الجر عن التعريف في الصفات يبدو طبيعيا في نظامنا، وهو ليس كذلك عند لونكوباردي.

---

[48] بل قد يجب دمجه لاحترام مبدأ المقولة الفارغة (ECP).

[49] الفرق في السلوك بين الأسماء والصفات يمكن أن يرجع إلى كون الصفات (لا الأسماء) تتطابق بصفة بارزة في السمات الإحالية مع مخصصاتها. وبما أن الأسماء لا تتطابق في الصفات الإحالية، فإن الاختيار الممكن يصبح هو دمجها في حد/تط، مما يبرر إعراب الجر. وعن هذا ينتج التوزيع التكاملي بين المالك وأداة التعريف. وفي الاختيار (ب)، يكون "اقتسام الإعراب" (case sharing) ممكنا.

4.4. حد كأداة جملية أو حملية

لقد افترضت، بعد كين (1994)، أبني (1987)، وسميث (1961)، من بين آخرين، أن أداة التعريف حد جملي (يدخل على جملة) ويتصل بالأسماء والصفات على حد سواء (كانت حمولا أو موضوعات)، وأن تراكيب الصفات الناعتة (و/أو الحملية) تسوغ مصدرين (على الأقل) للحدود. هذه النظرة تدعمها أولا بنى الصفات القبلية أو صفات التفضيل في العربية الفصيحة، إلا أنها ظاهرة منتشرة عبر اللغات. ففي اللغات الاسكندينافية والصومالية والرومانية والإغريقية، مثلا، تحمل الصفات أيضا أدوات تعريف. وفي الفرنسية، هناك عدد من تراكيب الصفات تظهر فيها الأداة مع الصفة، كما في الأمثلة التالية:

(66) أ) l'imbécile de Pierre

ب) la fille la plus belle

وفي العربية العامية المغربية، هناك تطابق في التعريف بين الاسم والصفة (كما يوجد في الفصيحة):

(67) أ) الرجل الطويل

ب) الرجل اللي جا

(68) أ) رجل طويل

ب) رجل جا

ولا نستغرب حين نجد تراكيب مثل (69) تلتبس بين قراءة اسمية (كتركيب ملكية) وبين قراءة صفية ناعتة:

(69) الكلب دحمد

أ) "كلب أحمد"

ب) "أحمد الكلب"

(70) البهل دحمد

"أحمد الغبي"

فهذه التناوبات في توظيف بنية الملكية (في الدلالة على الملكية أو على النعت المنسوب) ليست مفاجئة.

5. خاتمة

لقد أعدت النظر، في هذا الفصل، في تحليل بنى التراكيب الإضافية الاسمية على ضوء ملاحظة أنه قد يقع وقد لا يقع فيها توارث التعريف. وبينت أن توارث تع سيرورة تركيبية، يمكن رصدها عبر نساج مشطور للمركب الحدي. وهذه النظرة المشطورة تجد سندا لها في تراكيب الصفات الناعتة. فإذا كانت العربية لغة بنيتها الأولى هي ص — س، وإذا كانت البنى الناعتة تنطبق عليها عمليات نقل متعددة (نحو اليمين)، فإن القيود الرتبية، بما فيها الترتيب المعكوس (مقارنة مع قيود التراتب الهرمية الكلية)، يمكن معالجتها بصفة كافية. وعلاوة على ذلك، فقد تفحصت خصائص أخرى للصفات والنعوت والحدود، بما فيها التناوبات الإعرابية والرتبية والتعريفية، وبينت أنها مشتقة عبر الآليات المقترحة.